مناهجُ بعضِ شُرَّاح المُوَطَّأ
التمهيد لابن عبد البر وشرح الزرقاني
نموذجاً

إعداد الدكتورة

وسمية جويعد العجمي

أستاذ مساعد بكلية التربية ـ قسم الدراسات القرآنية

جامعة الملك سعود

مناهج بعض شراح الموطأ التمهيد لابن عبد البر، وشرح الزرقاني نموذجاً.

وسمية جويعد العجمي
قسم الدراسات القرآنية ، كلية التربية ، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
البريد الالكتروني: Wasmiya222@gmail.com

الملخص:

المنهج: اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي الاستنتاجي . **مشكلة البحث:** إبراز أهمية كتابي التمهيد وشرح الزرقاني وكيفية منهجهما في خدمة الموطأ. **خطة البحث:** الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين، وبعد: احتوى البحث على مقدمة وتمهيد، وثلاثة أبواب وخاتمة. احتوت المقدمة على أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطة البحث. **أما التمهيد وفيه: أولاً:** تعريف موجز بالإمام مالك . رحمه الله . عز وجل. **ثانياً:** التعريف بالموطأ وحصر موجز لشروحه وبيان الموجود منها والمفقود والمطبوع والمخطوط. ثم الباب الأول وقد احتوى على الحديث عن التمهيد لابن عبد البر، وفيه أربعة فصول: **الأول:** التعريف بالمؤلف بإيجاز. **الثاني:** بيان قيمة الكتاب العلمية بإيجاز. **الثالث:** بيان منهج المؤلف، وذلك من خلال استعراض مقدمة الكتاب، واستعراض خمسة نماذج من الكتاب، جمع أقوال العلماء في بيان منهجه. **الرابع:** ذكر جهود العلماء في خدمة التمهيد. **الباب الثاني:** الحديث عن شرح موطأ مالك للزرقاني، وفيه أربعة فصول: **الأول:** تعريف موجز بالمؤلف. **الثاني:** بيان قيمة الكتاب العلمية. **الثالث:** بيان منهج المؤلف من خلال ما يلي: استعراض من مقدمة الكتاب، استعراض خمسة نماذج من الكتاب، جمع أقوال العلماء في بيان منهج المؤلف. **الفصل الرابع:** ذكر جهود العلماء في خدمته. **الباب الثالث:** المقارنة وفيها فصل: المقارنة بين منهج ابن عبد البر والزرقاني. ثم الخاتمة واحتوت على أهم النتائج.

الكلمات المفتاحية : مناهج، التمهيد، الموطأ، مالك.

The methods of some explainers of Almuwatta Altamhid of Ibn Abdul bar, Alzarqani as a model.

waSmiya Joaida al-Ajami

Quranic Studies Department, Faculty of Education, King Saud University, Saudi Arabia.

Email: Wasmiya222@gmail.com

Abstract:

Method: This research followed the extrapolative approach. Research problem: Highlighting the importance of my preface and explaining the Zarqani and how they approach the service of Almuwatta. The research plan: Praise be to Allah the Lord of the worlds and may the blessings and peace of Allah be upon the most honored of messengers our master Muhammad and upon all his family and companion, then the research includes an introduction, a preface, three chapters, and a conclusion. The introduction discusses the importance of the topic, the reasons for its selection, and the research plan. First, a brief definition of Imam Malik, May Allah the Almighty be merciful to him.

Second: Identifying the error and summarizing its annotations, the existing one, the missing one, the printed one, and the manuscript. Then Title I contains a talk about the prelude to Ibn Abdul Bar, with four chapters: I: introduces the author briefly. II: Presents a summary of the

book's scientific value. Third: States the author's method by reviewing the introduction of the book, reviewing five models of the book, and compiling the statements of scholars in his method statement. Fourth: Mentions the efforts of scholars in the book. Title II: Talks about explaining Malik's tenure to Zarqani, with four chapters: I: is a brief definition of author. Second: A statement of the book's scientific value. Third: is a presentation of the author's approach through.

Keywords: Method, Almuwatta Altamhid, Malik.

المقدمة

إنّ الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهد الله فهو المهتد، ومن يضلل فلن تجد له وليّاً مرشداً.

أما بعد:

فقد قدّم لنا أسلافنا ثروة علمية عظيمة في مجال العلم والمعرفة، وإنّ كتب الحديث التي دوّنها المحدثون من أعظم مصادر المعرفة، فقد تضمنت مادة علمية ثرية، أفاد منها طلاب العلم في كثير من البقاع والأزمان.

وموطأ الإمام مالك من الكتب التي أُلِّفت في القرن الثاني، من إمام عظيم علا شأنه في علم الحديث والفقه. وكان كتابه محط أنظار العلماء وتقديرهم، وقد عُنُوا به وبخدمته عناية عظيمة. فشرحه كثير منهم، كما تكلم بعضهم في مجالات أخرى تتعلق به، كالكلام في رجاله وأسانيده وغير ذلك.

والبحث في مناهج شروح الحديث مما يفيد طالب العلم؛ لأنه وسيلة لمعرفة طرائق العلماء في تصنيفهم ودراساتهم.

وفي هذا البحث المختصر يتم الحديث عن مناهج اثنين من شراح الموطأ هما:

الحافظ أبو عمر ابن عبد البر القرطبي النَّمَري في كتابه: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد.

والإمام العالم الزرقاني في كتابه: شرح الموطأ.

وقد عنونته بـ (**مناهجُ بعضِ شُرَّاح المُوَطَّأ التمهيد لابن عبد البر وشرح الزرقاني نموذجاً**)

مشكلة البحث:

إن موسوعة الحافظ ابن عبد البر (التمهيد) وإن اكتمل طبعه الآن إلا أن منهج ابن عبد البر في ترتيبه قد جعل كثيراً من طلاب العلم يجد صعوبة في الاستفادة منه، إذ أن ابن عبد البر قد رتبه على شيوخ مالك وعلى حروف المعجم عند المغاربة، ولذا اجتهدت في بيان منهجه وتبسيطه.

وأما شرح الموطأ للزرقاني فهو من الشروح المتأخرة التي تحتاج إلى إبراز وبيان جهود الإمام الزرقاني فيه.

منهج البحث:

منهج البحث هو المنهج الاستقرائي الاستنتاجي.

إجراءات البحث:

- استقراء مقدمة وكتاب التمهيد لابن عبد البر، وكذلك شرح الموطأ للزرقاني.
- ترتيب الكتب حسب حروف المعجم، والشيوخ على الوفاة.
- دراسة خمسة أحاديث من التمهيد لابن عبد البر وشرح الموطأ للزرقاني ومناقشتها.
- عزو الآيات.
- تخريج الأحاديث والآثار فما كان في الصحيحين اكتفيت بالعزو إليهما، وما كان في غيرهما أوردت أقوال أئمة الحديث في تصحيحه وتضعيفه باختصار.

الدراسات السابقة:

وقد قدمت عدة دراسات أكاديمية عن ابن عبد البر في هذه المجالات ومنها:

١. رسالة الماجستير التي تقدم بها إسماعيل الندوي لكلية دار العلوم بمصر عام ١٣٨٤هـ وعنوانها (ابن عبد البر القرطبي وأثره في الحديث الفقه).

٢. رسالة الدكتوراه التي تقدم بها الدكتور صالح أحمد رضا لكلية أصول الدين بجامعة الأزهر عام ١٣٩٠هـ وعنوانهما (مدرسة الحديث في الأندلس وإمامها ابن عبد ـ البر).

٣. رسالة الماجستير التي تقدم بها الطاهر بن الصادق الأنصاري لجامعة الملك عبد العزيز ـ أم القرى حالياً ـ عام ١٣٩٧هـ ، وعنوانها (ابن عبد البر النمري محدثاً).

٤. رسالة تقدم بها ليث سعود جاسم وعنوانها (ابن عبد البر الأندلسي

وجهوده في التاريخ) وقد طبعت بدار الوفاء بمصر.

٥. رسالة ماجستير بكلية الشريعة التابعة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية للباحث العربي بن محمد مفتوح وعنوانها (أصول الفقه عند ابن عبد البر جمعا وتوثيقاً ودراسة).

٦. الإمام محمد بن عبد الباقي الزرقاني (ت١١٢٢هـ) منهجه، متابعته، في شرحه لموطأ الإمام مالك، لنافع عنوان بهلول، بحيث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية سنة ١٤٣٣ . ٢٠١٢م .

وقد جعلت خطة البحث في مقدمة وتمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة:

التمهيد وفيه:

أولاً: تعريف موجز بالإمام مالك –رحمه الله–.

ثانياً: التعريفُ بالموطأ وحصرٌ موجز لشروحه وبيان الموجود منها والمفقود والمطبوع والمخطوط.

الباب الأول: منهج ابن عبد البر . رحمه الله . (ت ٤٦٣هـ) في كتابه (التمهيد).

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: تعريف موجز بالمؤلف.

الفصل الثاني: بيان قيمة الكتاب العلمية (بإيجاز).

الفصل الثالث: بيان منهج المؤلِّف من خلال ما يلي:

أ- استعراض مقدمة الكتاب.

ب- استعراض خمسة نماذج من الكتاب.

ج- جمع أقوال أهل العلم في بيان منهج المؤلف، وعرض نماذج من الكتاب مؤيدة.

الفصل الرابع: ذكر جهود العلماء في خدمة كتاب التمهيد (بإيجاز).

الباب الثاني: منهج الزرقاني . رحمه الله . (ت١١٢٢هـ) في كتابه (شرح الموطأ).

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: تعريف موجز بالمؤلف.

الفصل الثاني: بيان قيمة الكتاب العلمية (بإيجاز).

الفصل الثالث: بيان منهج المؤلف من خلال ما يلي:

أ- استعراض مقدمة الكتاب.

ب- استعراض خمسة نماذج من الكتاب.

ج- جمع أقوال أهل العلم في بيان منهج المؤلف، وعرض نماذج من الكتاب مؤيدة.

الفصل الرابع: ذكر جهود العلماء في خدمته (بإيجاز).

الباب الثالث: المقارنة بين التمهيد وغيره.

وفيه فصل:

المقارنة بين منهج ابن عبد البر في التمهيد ومنهج الزرقاني في شرح الموطأ.

هذا، وإنّ البحث في مناهج العلماء، والغوص في كتبهم، واستخراج طرائقهم، ليس بالأمر الهين، ولكن حسبي أني بذلت ما أستطيع، ولا أدّعي الكمال في هذا العمل.

وأسأل الله التوفيق والسداد للجميع.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد

وفيه:

أولا: تعريف موجز بالإمام مالك - رحمه الله-

ثانيا: التعريف بالموطأ وحصر موجز لشروحه وبيان الموجود منها والمفقود والمطبوع والمخطوط

۞۞۞۞۞

تعريف موجز بالإمام مالك

ليس من السهل التحدث عن شيخ الإسلام، وحجة الدِّين، إمام دار الهجرة، العالِم المشهور الذي قال عنه الإمام الشافعي رحمه الله: « إذا ذكر العلماء فمالك نجم، ومالك حجة الله على خلقه بعد التابعين » [(١)].

وقال الإمام أحمد رحمه الله: « القلب يسكن إلى حديثه وإلى فتياه، وحقيق أن يسكن إليه... مالك عندنا حجة؛ لأنه شديد الاتباع للآثار التي تصح عنده » [(٢)].

وهذه نبذة موجزة عن التعريف به من خلال النقاط الآتية:

١- مولده ونسبه وأسرته:

كان من توفيق الله للإمام مالك أنه ولد بالمدينة، بعد أن انتقل جده أو أبو جده من اليمن إلى الحجاز، وكانوا ينتمون إلى ذي أصبح من اليمن، ونشأ مالك بين أبيه وأعمامه، وكانوا علماء محدثين يروي عنهم الناس ويوثقونهم.

وقد ولد مالك سنة (٩٣هـ) بذي المروة[(٣)].

---

(١) ينظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض ١٤٩/١، ومقدمة شرح الموطأ للزرقاني ٦/١.

(٢) موسوعة أقوال أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله، السيد أبو المعاطي ٣١٢/٣.

(٣) ينظر: تزيين الممالك ص ٧. وذو المروة: قرية بوادي القرى، تقع بين ذي خشب ووادي

وهو: أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن غَيْمَان بن خُثَيْل بن عَمْرو بن الحارث -وهو ذو أصبح- بن عوف بن مالك بن زيد بن شداد بن زرعة، الحميري ثم الأصبحي، وهو من يَعْرُب بن قحطان.

فالإمام مالك عربي صليبة، حميري يعربي. اتفق على ذلك جملة من علماء الأنساب والرجال[1].

٢- طلبه للعلم:

طلب الإمام مالك العلم صغيراً، وأول من قصد من العلماء (ابن هرمز)، وقد يكون من توفيق الله تعالى أن يكون ابن هرمز أول شيوخه، فقد كان تابعياً محدثاً كبيراً، خبيراً بأهل زمنه وبما أحدث الناس من بدع.

ثم شرع يأخذ من كبار شيوخ المدينة، يزداد بهم علماً، فكان أن ظفر بـ (ربيعة الرأي) وكان تابعياً، سمع من الفقهاء السبعة، وكان محدثاً، وكان أكثر أهل عصره فقهاً، بل كان أكثرهم إغراقاً في الرأي حتى لقب به فقيل: ربيعة الرأي، ولكن عندما جاوز ربيعة الرأي الحد المعقول برأي مالك تركه، ولم يعد يأخذ منه شيئاً، ولكنه مع ذلك رسّخ في مالك ملكة فقهية واسعة.

وبعد ذلك جالس مالكٌ (ابن شهاب الزهري) التابعي المشهور، الذي يطمع أكثر العلماء أن يأخذوا عنه، فقد كان ابن شهاب ثقة كثير الحديث والعلم والرواية، فقيهاً أخذ عن الفقهاء السبعة، وما زال مالك يتردد عليه حتى أخذ الكثير من علمه.

القرى، شمال المدينة. ينظر: وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى، السمهودي ١٤٥/٤، ومعجم المعالم الجغرافية في السيرة، عاتق البلادي ص ٢٩٠.

(١) ينظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك، القاضي عياض ١٠٤/١-١٠٨، وسير أعلام النبلاء، الذهبي ١٥٠/٧، ترجمة رقم ١١٨٥، وتذكرة الحفاظ، الذهبي ١٥٧/١، ترجمة ١١٩.

ومن كبار شيوخ مالك نافعٌ مولى ابن عمر، روى عن مولاه وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري وعائشة وأم سلمة وغيرهم، وروى عنه كثيرون.

واتفقوا على توثيقه، وكان عبد الله بن عمر يقول: «لقد منّ الله علينا بنافع».

وقال البخاري: أصح الأحاديث: مالك عن نافع عن ابن عمر، لا أبالي ألا أسمعه من غيرهم.

وكان لمالك شيوخ كثيرون حتى تجاوزا ألف شيخ، فجمع الكثير من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكثيراً من علم الصحابة و فتاويهم واجتهادهم، كما سمع من أبي حنيفة، وقال أبو حنيفة عنه: ما رأيت أسرع منه بجواب صادق ونقد تام [1].

٣- جلوسه للرواية والفتوى:

استطاع الإمام مالك أن يجمع بين كونه أكبر وأشهر محدِّثٍ عرف في عصره، وبين كونه أكبر فقيه، ومن النادر أن يجمع عالم بينهما، ويكون إماماً فيهما، فتأهل للفتيا وجلس للإفادة وله إحدى وعشرون سنة، وحدّث عنه جماعة وهو شاب، وقصدَه طلبة العلم من الآفاق، في آخر دولة أبي جعفر المنصور، وما بعد ذلك، وازدحموا عليه في خلافة الرشيد إلى أن مات سنة ١٧٩هـ.

وكان مجلسه المخصَّص للتحديث والرواية يتميز بأنه مجلس وقار وهيبة، حيث يستعد له مالك بالاغتسال والتطيب ولبس الجميل وإحضار الطِّيب، قبل أن يشرع الطلبة في عرض الحديث عليه.

(١) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١/١١-١٧، ترتيب المدارك وتقريب المسالك ١/١٣٠-١٣٧، سير أعلام النبلاء ٧/١٥٠، ترجمة رقم ١١٨٠، طبقات الحفاظ، السيوطي ١/٩٦، ترجمة رقم ١٨٩.

وكان له مجلس آخر يخصصه للأجوبة على المسائل الفقهية [1].

٤- تلاميذ الإمام مالك:

رُزِق الإمام مالك بالكثير من التلاميذ الذين وفدوا عليه من أقطار الإسلام عامة، ومن شمال إفريقية خاصة، فحملوا موطأه وآراءه وتدارسوها وشرحوها وعلقوا عليها، حتى صارت تلك الأصقاع لا تعرف غير مالك إماماً في الحديث.

ومن أشهر من روى عنه: سفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وشعبة بن الحجاج، وسعيد بن منصور، وعبد الله بن المبارك، ومحمد بن إدريس الشافعي، ويحيى بن سعيد القطان.

وروى عنه خلق كثير غير هؤلاء، ذكرهم المزي في ترجمته في تهذيب الكمال [2].

(١) ينظر: ترتيب المدارك ١/١٥٣.
(٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي ٦/٧، ترجمة رقم ٦٣٢٠، سير أعلام النبلاء، الذهبي ١٥٤/٧، ترجمة رقم ١١٨٠، وفيات الأعيان لابن خلكان ١٤٧/٤، ترجمة رقم ٥٥٠.

التعريف بالموطأ وحصر موجز لشروحه وبيان الموجود منها والمفقود والمطبوع والمخطوط

أولاً: التعريف بالموطأ:

إذا ذكر الموطأ ذكر به الإمام مالك وعظم به، وإذا ذكر الإمام مالك ذكر به الموطأ وعظم به، فهما متلازمان كالشيء وظله.

وقد يكون الموطأ أول كتاب في ترتيبه، وفي اجتهاده ونقله، وفي حديثه وفقهه، وهو أعظم مرجع في عصره وأقدمه [١].

الموطأ في اللغة:

المذلّل المسهَّل، يقال: «رجل موطَّأ الأكناف» أي سهْلٌ كريم الخلق ليّنُ الجانب[٢]. يقول الزرقاني: ولفظة الموطأ بمعنى الممَهَّد المنَقّح [٣].

سبب تسمية الإمام كتابه بالموطأ:

أخرج ابن عبد البر عن الفضل بن محمد بن حرب المدني، قال: أول من عمل كتاباً بالمدينة على معنى الموطأ، من ذكر ما اجتمع عليه أهل المدينة، عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون، وعمل ذلك كلاماً بغير حديث، فأتي به مالك فنظر فيه فقال: ما أحسن ما عمل ولو كنت أنا الذي عملت ابتدأت بالآثار ثم شددت ذلك بالكلام.

قال: ثم إن مالكاً عزم على تصنيف الموطأ فصنّفه، فعمل من كان في المدينة يومئذ

(١) مالك بن أنس، عبد الغني الدقر ص ٩٥.
(٢) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس ١٢٠/٦. باب الواو والطاء وما يثلثهما، ولسان العرب، ابن منظور ١٩٨/١، باب الطاء فصل الواو.
(٣) مقدمة شرح الزرقاني على الموطأ ١٢/١.

من العلماء الموطآت، فقيل لمالك: شغلت نفسك بعمل هذا الكتاب، وقد كان شركك فيه الناس وعملوا مثله، فقال: ائتوني بما عملوا، فأُتي بذلك فنظر فيه ثم نبذه وقال: لتعلمن أنه لا يرتفع من هذا إلا ما أريد به وجه الله [١].

الداعي إلى تأليفه:

دعا أبو جعفر المنصور أمير المؤمنين، الإمام مالكاً إلى تأليفه، قائلاً له: ما أحد اليوم أعلم، ضع للناس كتاباً أحملهم عليه. فوضع الموطأ فلم يفرغ منه الإمام حتى مات أبو جعفر[٢].

منهجه في تصنيف الموطأ:

التزم في جانب الأحاديث أسلوباً صارماً في تصحيح المرويات ونقد رجال الأسانيد، فلا يروي عن أحد فيه مطعن، روى مسلم عن بشر بن عمرو، وقال: سألت مالكاً عن رجل فقال لي: هل رأيته في كتبي؟ فقلت: لا، فقال: لو كان ثقة لرأيته في كتبي [٣].

ولقد دفعه ذلك المنهج إلى عدم الإكثار من الرواية، فقد نقل عياض عن عتيق الزبيري قوله: «وضع مالك الموطأ على نحو من عشرة آلاف حديث، فلم يزل ينظر فيه سنة ويسقط منه حتى بقي هذا، ولو بقي قليلاً لأسقطه كله »، كما نقل عن القطان قوله: «كان علم الناس في زيادة وعلم مالك في نقصان، ولو عاش مالك لأسقط علمه كله»[٤]، يعني تحريّاً.

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على اهتمامه الشديد بالذَّبِّ عن حديث

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر ٦٦/١ (مقدمة المصنف).
(٢) ينظر: ترتيب المدارك، القاضي عياض ٧٢/٢-٧٣.
(٣) مقدمة صحيح مسلم، الإمام مسلم بن الحجاج ٢٦/١.
(٤) ترتيب المدارك، القاضي عياض ٧٣/١.

الرسول صلى الله عليه وسلم، وحرصه على نسبة الصحيح إليه نصحاً للمسلمين، وأمانة في نقل الدين، ولم يكن نقده وتمحيصه في جانب الإسناد فحسب بحيث إذا صح السند كان مذهباً له، كما يفعل معظم رجال الحديث في عصره، ولكن مالكاً جعل الحظ الأكبر بعد صحة السند للنظر في متن الحديث، ومطابقته لما هو واقع من الأمر في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، مستعمِلاً قواعد الترجيح بين المتعارضات، فيعرض الأثر على عمل علماء المدينة من الصحابة والتابعين، وعلى قواعد الشريعة، وعلى القياس الجلي، فكان لا يعمل بخبر الواحد إذا خالف واحداً من هذه الثلاثة [1].

ما قيل في كتاب الموطأ:

قال الإمام الشافعي رضي الله عنه: ما كتاب أكثر صواباً بعد كتاب الله من كتاب مالك، يعني الموطأ. وقال عبد الرحمن بن مهدي: ما كتاب بعد كتاب الله أنفع للناس من الموطأ[2].

(١) كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ، ابن عاشور ص ١٠-١١.
(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر ١/٦٠، ٦١. المقدمة.

ثانياً: حصر موجز لشروح الموطأ وبيان الموجود منها والمفقود والمطبوع والمخطوط:

اهتم العلماء رحمهم الله بكتاب الموطأ منذ تأليفه حتى يومنا هذا، فقد تعددت رواياته حتى بلغت اثنتي عشرة رواية، من أشهرها رواية يحيى بن يحيى الليثي، ورواية القعنبي، وغيرهما، وقد نُسِب كل موطأ إلى راويه، فكان يقال: موطأ يحيى، وهكذا كل رواية منها تكاد تستقل بذاتها عن الروايات الأخرى، وتناولوه بالدراسة والنظر والتحليل، فتعددت شروحه حتى بلغت كما حصرها الدكتور عبد الرحمن العثيمين مائة وثلاثين شرحاً[1].

من أشهرها:

١- المنتقى: لسليمان بن خلف بن سعد الباجي أبي الوليد (ت٤٧٤هـ) وهذا الشرح أحد ثلاثة شروح للمؤلف، لكنه يعدّ أشهرها وأكثرها تداولاً، ظهرت فيه براعة الباجي وعلمه. وقد طبع عدة طبعات أحسنها طبعة مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٣٢هـ، وقد تم تصوير هذه الطبعة عدة مرات من قبل دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة.

٢- القبس في شرح موطأ مالك بن أنس: لمحمد بن عبد الله المعافري الشهير بابن العربي (ت٥٤٣هـ)، وهو تعليقات على كثير مما اشتمل عليه الموطأ، وقد طبع في ثلاث مجلدات في دار الغرب، ثم طبعته دار ابن الجوزي في مجلدين.

٣- المسالك إلى موطأ مالك: لابن العربي ت (٥٤٣هـ) ، وقد طبع في ثماني مجلدات، بتحقيق: د. محمد السليماني وأخته عائشة السليماني، وتقاسما تحقيقه، حيث نال كل واحد منهما بتحقيقه درجة الدكتوراه.

٤- الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب: لمحمد بن عبد الحق بن سليمان اليَفْرُني التلمساني (ت٦٢٥هـ). مطبوع في مجلدين بتحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، طبعة مكتبة العبيكان.

٥- أنوار كواكب نهج السالك بمزج موطأ الإمام مالك: للشيخ محمد بن عبد الباقي الزرقاني الأزهري المصري (ت١١٢٢هـ)، وكان والده من علماء المالكية له شرح على

(١) ينظر: مقدمة تحقيق: غريب الموطأ، عبد الملك بن حبيب، للدكتور/ عبد الرحمن العثيمين ٦٤/١.

مختصر خليل. وقد طبع شرح الزرقاني على الموطأ باسم (شرح الزرقاني) في أربع مجلدات، عدة طبعات، وهذا الشرح كغيره من شروح المتأخرين معتمد على فتح الباري لابن حجر، وغيره، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان ١٤٣٢هـ . ٢٠١١م الطبعة الرابعة.

٦- المسَوّى: لأحمد بن عبد الرحيم الدهلوي الهندي، المعروف بشَاهْ ولي الله، (ت ١١٧٦هـ) أتمه سنة ١١٦٤هـ. مطبوع، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان ١٤٠٣هـ . ١٩٨٣م .

٧- تقريب المسالك لموطأ الإمام مالك: لأحمد بن الحاج المكي السَّدَراتي السَّلوي (ت١٢٥٣هـ). غير مطبوع.

٨- أوجز المسالك: لزكريا بن يحيى الكاندهلوي الهندي (ت١٣٤٨هـ). وهو شرح لرواية محمد بن الحسن الشيباني. وقد طبع في ١٧ مجلداً، نشر: دار القلم ١٤٢٤هـ . ٢٠٠٨م.

٩- دليل السالك إلى موطأ مالك: لمحمد حبيب الله بن عبد الله بن أحمد الجكني الشنقيطي (ت١٣٦٧هـ). مطبوع. نشر: دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة . جمهورية مصر العربية. وله كتاب آخر يتعلق بكتابه هذا سماه: إضاءة الحوالك من ألفاظ دليل السالك.

١٠- كشف المغطى: للشيخ محمد الطاهر بن عاشور (١٣٩٣هـ) وهو كتاب صغير لكنه عظيم النفع، وفيه مقدمة مفيدة. مطبوع في مجلد واحد، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة . مصر العربية ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٧م .

الباب الأول

منهج ابن عبد البر- رحمه الله تعالى- في كتابه (التمهيد) (ت ٤٦٣هـ)

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: تعريف موجز بالمؤلِّف

الفصل الثاني: بيان قيمة الكتاب العلمية (بإيجاز)

الفصل الثالث: بيان منهج المؤلف من خلال ما يلي:

أ- استعراض مقدمة الكتاب

ب- استعراض خمسة نماذج من الكتاب

ج- جمع أقوال أهل العلم في بيان منهج المؤلف وعرض نماذج من الكتاب مؤيدة

الفصل الرابع: ذكر جهود العلماء في خدمته (بإيجاز)

الفصل الأول

تعريف موجز بالمؤلِّف (الحافظ ابن عبد البر)

١- اسمه ونسبه وولادته:

هو الحافظ جمال الدين أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النَّمَرِي الأندلسي القرطبي.

وُلد الحافظ ابن عبد البر يوم الجمعة الخامس من شهر ربيع الآخر سنة ثمان وستين وثلاثمائة من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام[(١)].

٢- نشأته وطلبه للعلم:

نشأ الحافظ ابن عبد البر بمدينة قرطبة عاصمة الخلافة بالأندلس، حيث كانت زمن نشأته مدينة العلم والعلماء.

والحافظ من أسرة تهتم بالعلم، فأبوه عبد الله بن محمد كان من فقهاء قرطبة المعروفين، فنشأ الحافظ ابن عبد البر في أسرة علمية كان لها أثر كبير في بناء شخصيته[(٢)].

٣- رحلاته في طلب العلم:

لم يخرج ابن عبد البر من الأندلس ولم يرحل إلى الشرق، ولكنه تنقل في بعض مدن الأندلس واقتصر على ذلك [(٣)].

---

(١) ينظر: جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، الحميدي ٣٦٧/١، والصلة، ابن بشكوال ٩٧٣/٣، وترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، القاضي عياض ١٢٧/٨، وسير أعلام النبلاء ١٥٣/١٨، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص ٤٣٢، ترجمة رقم ٩٨٠.

(٢) ينظر: ترتيب المدارك ٥٥٦/٢، والصلة ٣٧٩/١، وتذكرة الحفاظ ١١٢٨/٣.

(٣) ينظر: ترتيب المدارك ١٢٧/٨، وسير أعلام النبلاء ١٥٦/١٨.

٤- شيوخ ابن عبد البر:

أقبل الحافظ ابن عبد البر على كبار العلماء فلازمهم وأخذ عنهم، حتى نبغ في الحديث والفقه والأنساب، وغيرها.

وسأقتصر على ذكر ثلاثة من شيوخه طلباً للإيجاز:

١. محمد بن عبد الملك بن ضيفون أبو عبد الله، كان رجلاً صالحاً معتدلاً، توفي سنة (٣٩٤هـ) أخذ عنه الحافظ ابن عبد البر[١].

٢. أحمد بن محمد بن أحمد بن سعيد بن الحباب، الأموي القرطبي، المعروف بابن الجسور، محدّث مؤرخ، وكان صالحاً خيّراً شاعراً عالي الإسناد واسع الرواية، صدوقاً، ولد سنة ٣١٩هـ وتوفي في قرطبة سنة ٤٠١هـ[٢].

٣. الإمام الحافظ عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي المعروف بابن الفرَضي، أبو الوليد القاضي، صاحب كتاب (تاريخ علماء الأندلس) المتوفى سنة ٤٠٣هـ[٣].

قال عنه الحافظ ابن عبد البر: «كان فقيهاً عالماً في جميع فنون العلم: في الحديث وعلم الرجال، وله تواليف حسان، وكان صاحبي ونظيري، أخذت معه عن أكثر شيوخه، وأدرك من الشيوخ ما لم أدركه أنا»[٤].

٥- تلاميذ ابن عبد البر:

نظراً لسعة علم الحافظ ابن عبد البر فقد تتلمذ على يديه كثير من طلبة العلم.

وسأقتصر على ذكر ثلاثة منهم طلباً للإيجاز.

١- أبو بحر الأسدي، سفيان بن العاصي الأندلسي، كان من جلة العلماء، وكبار

---

(١) ينظر: جذوة المقتبس، الحميدي ٦٨/١، وسير أعلام النبلاء ٥٦/١٧.

(٢) ينظر: جذوة المقتبس، الحميدي ١٠٧/١، وسير أعلام النبلاء ١٤٨/١٧.

(٣) ينظر: جذوة المقتبس، الحميدي ٣٥٥/١، وسير أعلام النبلاء ١٧٧/١٧، وتذكرة الحفاظ ١٠٧٦/٣.

(٤) الصلة لابن بشكوال ٢١٣/١.

الأدباء، ضابطاً لكتبه، صدوقاً في روايته، حسن الخط، جيد التقييد، سمع الناس منه كثيراً[(١)].

٢- سليمان بن أبي القاسم نجاح مولى أمير المؤمنين هشام المؤيد بالله صاحب الأندلس، كان من جلة المقرئين وعلمائهم وفضلائهم وخيارهم، عالماً بالقراءات ورواياتها وطرقها، ثقة فيما رواه، له تواليف كثيرة في معاني القرآن [(٢)].

٣- موسى بن عبد الرحمن بن خلف بن موسى بن أبي تليد الشاطبي، يكنى أبا عمران، كان فقيهاً مفتياً ببلده، أديباً شاعراً، ديناً فاضلاً، روى عن أبي عمر كثيراً من رواياته [(٣)].

٦- ثناء العلماء على الحافظ ابن عبد البر:

١- يقول تلميذه أبو علي الغساني : «دأب أبو عمر في طلب العلم، وافتن فيه، وبرع براعة فاق بها من تقدمه من رجال الأندلس ... وكان مع تقدمه في علم الأثر، وبصره بالفقه والمعاني، له بسطة كبيرة في علم النسب والأخبار»[(٤)].

٢- وقال ابن بشكوال: «إمام عصره ووحيد دهره، وكان موفقاً في التأليف، معاناً عليه، ونفع الله بتواليفه، وكان مع تقدمه في علم الأثر وبصره بالفقه ومعاني الحديث، له بسطة كبيرة في علم النسب والخبر»[(٥)].

٣- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأبو عمر من أعلم الناس بالآثار والتمييز بين صحيحها وسقيمها»[(٦)].

٤- وقال الذهبي: «الإمام العلامة حافظ المغرب شيخ الإسلام... صاحب التصانيف الفائقة... كان إماماً ديّناً ثقة متقناً، علامة متبحراً، صاحب سنة واتباع... بلغ رتبة الأئمة المجتهدين، ومن نظر في مصنفاته بان له منزلته من سعة العلم وقوة

(١) ينظر: الصلة، ابن بشكوال ٣٦٠/١، وسير أعلام النبلاء ٥١٥/١٩.
(٢) ينظر: الصلة، ابن بشكوال ٣٢١/١، وسير أعلام النبلاء، الذهبي ١٦٨/١٩.
(٣) ينظر: الصلة، ابن بشكوال ٨٨٠/٣، وسير أعلام النبلاء، الذهبي ٥١٦/١٩.
(٤) سير أعلام النبلاء، الذهبي ١٥٦/١٨، وتذكرة الحفاظ، الذهبي ١١٣٠/٣.
(٥) الصلة، ابن بشكوال ٩٧٣/٣.
(٦) درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية ١٥٧/٧.

الفهم وسيلان الذهن، أدرك الكبار وطال عمره، وعلا سنده، وتكاثر عليه الطلبة، وجمع وصنف، ووثق وضعّف، وصارت بتصانيفه الركبان، وخضع لعلمه علماء الزمان»[(١)].

٧- عقيدة ابن عبد البر و مذهبه:

مما لا شك فيه أن عقيدة ابن عبد البر هي عقيدة أهل السنة والجماعة، ومنهجه الذي سار عليه هو منهج أهل السنة والجماعة، واعتماده في ذلك على الكتاب والسنة ورد كل قول يخالفهما[(٢)].

قال الذهبي: «كان إماماً ديّناً ثقة، متفنناً، علامة متبحراً، صاحب سنة واتباع»[(٣)].

وقال أيضاً: «كان في أصول الدِّيانة على مذهب السلف، لم يدخل في علم الكلام، بل قفا آثار مشايخه رحمهم الله»[(٤)].

٨- مذهب ابن عبد البر الفقهي:

قال الحميدي: «كان يميل في الفقه إلى أقوال الشافعي رحمه الله»[(٥)].

وقال الذهبي: «وكان أولاً أثرياً ظاهرياً فيما قيل، ثم تحوّل مالكياً مع ميل بيّن إلى فقه الشافعي في مسائل»[(٦)].

وقال أبو عبد الله ابن أبي الفتح: «وكان في أول زمانه ظاهري المذهب مدة طويلة، ثم رجع إلى القول بالقياس من غير تقليد أحد، إلا أنه كان كثيراً ما يميل إلى مذهب الشافعي». قال الذهبي –بعد ذكر كلام ابن أبي الفتح آنف الذكر–: «كذا قال، وإنما المعروف أنه مالكي»[(٧)].

---

(١) سير أعلام النبلاء، الذهبي ١٨/١٥٤.
(٢) اختيارات ابن عبد البر الفقهية في العبادات، عبد العزيز الربيش ص ٥٣.
(٣) سير أعلام النبلاء ١٨/١٥٧.
(٤) المرجع السابق ١٨/١٦١.
(٥) جذوة المقتبس، الحميدي ١/٣٦٧.
(٦) سير أعلام النبلاء، الذهبي ١٨/١٥٧.
(٧) المرجع السابق ١٨/١٦٠.

٩- وفاته:

بعد أن أمضى الحافظ عمراً طويلاً في العلم والتعليم، وافته المنية بمدينة شاطبة ليلة الجمعة آخر يوم من ربيع الآخر سنة ثلاث وستين وأربعمائة، عن خمسة وتسعين عاماً[(١)].

الفصل الثاني
بيان قيمة الكتاب العلمية

١- منزلة التمهيد عند مصنِّفه:

يعتبر من أعز كتب ابن عبد البر عنده، فقد مكث في تأليفه ثلاثين سنة، ذكر ذلك في أبياته الشهيرة التي يثني بها على كتابه (التمهيد):

سميرُ فؤادي مُـذْ ثلاثين حِجَّة * وصَيْقَـــلُ ذهني والمفرج عن همي
بسطت لكم فيه كلام نبيكـم * بما في معانيـــه من الفقـــه والعلـم
وفيه من الآثار ما يقتدى بـــه * إلى البر والتقوى وينهى عن الظلم[(٢)]

٢- منزلة الكتاب عند أهل العلم:

نال كتاب التمهيد منزلة عالية عند العلماء، فقد أثنوا عليه بما يستحقه، ومن ذلك:

قال ابن حزم: «التمهيد لصاحبنا أبي عمر يوسف بن عبد البر – وهو الآن بعدُ في الحياة لم يبلغ سن الشيخوخة– لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله أصلاً، فكيف بأحسن منه؟!»[(٣)].

وقال أبو علي الغساني: «كتاب التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ورتبه

(١) الصلة، ابن بشكوال ٥٢٢/٢.
(٢) ترتيب المدارك ١٢٠/٨، وسير أعلام النبلاء ١٦٣/١٨.
(٣) رسالة ابن حزم في فضل الأندلس، ذكرها بأكملها : المقري في كتابه : نفح الطيب ١٦٩/٣.

على أسماء شيوخ مالك على حروف المعجم، وهو كتاب لم يتقدمه أحد إلى مثله»[1].

وقال الذهبي في ترجمة ابن حزم، بعد أن ذكر قول العز بن عبد السلام: «ما رأيت في كتب الإسلام في العلم مثل المحلى لابن حزم، وكتاب المغني للشيخ موفق الدِّين ابن قدامة»: قلت (أي الذهبي): «لقد صدق الشيخ عز الدين، وثالثهما السنن الكبير للبيهقي، ورابعها التمهيد لابن عبد البر، فمن حصل هذه الدواوين، وكان من أذكياء المفتين، وأدمن المطالعة فيها، فهو العالم حقاً»[2].

٣- منزلة التمهيد بين شروح الحديث:

يعدّ كتاب التمهيد من أمهات كتب شروح الحديث، وأضحى بما حواه من علوم، مرجعاً مهماً ومصدراً عظيماً لطلاب العلم؛ ذلك لأنه جمع في طياته بين الصناعتين الحديثية والفقهية بأسلوب علمي رصين، ومنهج متكامل في شرح الحديث، وأسس به ابن عبد البر مدرسة لمن يأتي بعده، ليتخرج منها كل من رام الجمع بين الفقه والحديث.

وهو كتاب فريد في بابه، وموسوعة في فقه أحاديث الأحكام، اقتصر فيه مؤلفه على ما أورده مالك في الموطأ من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم دون ما فيه من آراء مالك وآثار الصحابة والتابعين، مكث في تصنيفه ثلاثين عاماً[3].

٤- المؤاخذات على الكتاب:

١-إن موسوعة الحافظ بن عبد البر (التمهيد) وإن اكتمل طبعه الآن، إلا أن منهج ابن عبد البر في ترتيبه قد جعل كثيراً من طلاب العلم يجد صعوبة في الاستفادة منه؛ إذ إن ابن عبد البر قد رتبه على شيوخ مالك، وعلى حروف المعجم عند المغاربة. فإذا أردت الاطلاع على حديث في الطهارة فإنّ الكتاب كله محل لأن يكون هذا الحديث فيه، وذلك في ذهن القارئ، فيمكن أن نجده في المجلد الأول، أو الخامس عشر، وهكذا حسب ترتيب الشيخ الذي روى عنه مالك هذا الحديث[4].

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٨/١٥٧.
(٢) سير أعلام النبلاء ١٨/١٩٣.
(٣) محاضرات الشيخ الدكتور عبد الكريم الخضير حفظه الله.
(٤) اختيارات الحافظ ابن عبد البر في العبادات، الدكتورعبدالعزيز الربيش، المقدمة ص ٦.

٢-رتب الشيوخ على حروف الهجاء على طريقة المغاربة، وهي تختلف عن طريقة المشارقة. فالصعوبة فيه من جهتين:

أ-كونه مرتباً على الشيوخ.

ب-كون الشيوخ مرتبين على حروف الهجاء على طريقة المغاربة[١].

ولهذه الصعوبة رأى بعض أهل العلم أن يعيدوا ترتيبه من جديد؛ حتى تسهل الاستفادة منه، فرتَّبه على أبواب الفقه، الشيخ المغراوي في كتابه: فتح البر في ترتيب كتاب التمهيد لابن عبد البر. كما رتبه علماء آخرون.

(١) طريقة أهل المغرب في ترتيب حروف الهجاء المفردة: (أ ،ب ،ت ،ث ،ج ،ح ،خ ،د ،ذ ،ر ،ز ،ط ،ظ ،ك ،ل ،م ،ن ،ص ،ض ،ع ،غ ،ف ،ق ،س ،ش ،هـ ،و ،لا ،ي). انظر: ترتيب الحروف الابجدية بين المشارقة والمغاربة، للدكتور عبد الهادي التازي ص١٩٧، الجزء السادس والخمسون من مجلة مجمع اللغة العربية القاهرة . مصر ، ١٤٠٥هـ.

الفصل الثالث

بيان منهج المؤلِّف من خلال ما يلي:

أ- استعراض مقدمة الكتاب

ب- استعراض خمسة نماذج من الكتاب

ج- جمع أقوال أهل العلم في بيان منهج المؤلف وعرض نماذج من الكتاب مؤيِّدة

۞۞۞۞۞

أ- استعراض مقدِّمة كتاب التمهيد

بدأ الحافظ ابن عبد البر كتابه التمهيد بمقدمة نفيسة، اشتملت على فوائد جمة، وقد ضمنها بيان منهجه، وسبب تأليفه للكتاب، ثم تطرق إلى الكلام عن بعض المصطلحات في علم الحديث.

ومن خلال استعراض هذه المقدمة نلحظ أنها اشتملت على ما يلي:

أولاً: بيان منهجه العام في شرحه.

ثانياً: الكلام على خبر الواحد من حيث الاحتجاج به.

ثالثاً: تفسير المرسل والمنقطع والتدليس والموقوف وبيان بعض أحكامها.

أولاً: بيان منهجه العام في شرحه.

١- ذَكَرَ رحمه الله السبب الباعث على تأليف الكتاب، وهو أنه اطلع على بعض شروح الموطأ السابقة فوجد أصحابها خالفوا منهجية البحث التي شرطوها على أنفسهم فأراد أن يؤلف شرحاً يتجنب فيه تلك الملحوظات:

وفي ذلك يقول رحمه الله: « أمّا بعدُ: فإني رأيت كل من قصد إلى تخريج ما في موطأ مالك بن أنس رحمه الله من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، قَصَد بزعمه إلى المسند، وأضرب عن المنقطع والمرسل، وتأملتُ ذلك في كل ما انتهى إلي مما جمع في سائر البلدان وألف على اختلاف الأزمان، فلم أر جامعيه وقفوا عند ما شرطوه، ولا سَلِم لهم في

ذلك ما أمَّلوه، بل أدخلوا من المنقطع شيئاً في باب المتصل، وأتَوْا بالمرسل مع المسند، وكل من يتفقه منهم لمالك وينتحله، إذا سألت من شئت منهم عن مراسيل الموطأ قالوا صحاح لا يسوغ لأحد الطعن فيها؛ لثقة ناقليها وأمانة مرسليها، وصدقوا فيما قالوه من ذلك، لكنها جملة ينقضها تفسيرهم بإضرابهم عن المرسل والمقطوع. وأصل مذهب مالك رحمه الله والذي عليه جماعة أصحابنا المالكيين أن مرسل الثقة تجب به الحجة ويلزم به العمل كما يجب بالمسند سواء»[(١)].

٢- اكتَفَى بشرح المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم دون الموقوف والمقطوع:

يقول رحمه الله: «ولما أجمع أصحابنا على ما ذكرنا في المسند والمرسل، واتفق سائر العلماء على ما وصفنا، رأيت أن أجمع في كتابي هذا كل ما تضمنه موطأ مالك بن أنس رحمه الله، في رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي عنه، من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسنده ومقطوعه ومرسله، وكل ما يمكن إضافته إليه صلوات الله وسلامه عليه، ورتبت ذلك مراتب، قدمت فيها المتصل، ثم ما جرى مجراه مما اختلف في اتصاله، ثم المنقطع والمرسل...»[(٢)].

٣- وَصَلَ المرسلَ والموقوف والمقطوع بأسانيد أخرى غير ما في الموطأ:

وفي ذلك يقول: «ووصلت كل مقطوع جاء متصلاً من غير رواية مالك، وكل مرسل جاء مسنداً من غير طريقه رحمة الله عليه، فيما بلغني علمه وصح بروايتي جَمْعُه، ليرى الناظر في كتابنا هذا موقع آثار الموطأ من الاشتهار والصحة، واعتمدت في ذلك على نقل الائمة وما رواه ثقات هذه الأمة»[(٣)].

٤- اهتَمَّ بذكر المسائل الفقهية التي دلّت عليها الأحاديث:

يقول مبيِّناً ذلك: «وذكرتُ من معاني الآثار وأحكامها المقصودة بظاهر الخطاب

(١) التمهيد لابن عبد البر ١٠/١.
(٢) التمهيد ١٥/١.
(٣) المرجع السابق.

ما عَوَّل على مثله الفقهاء أولو الألباب، وجلبت من أقاويل العلماء في تأويلها وناسخها ومنسوخها وأحكامها ومعانيها، ما يشتفي به القارىء الطالب ويبصره، وينَبِّه العالم ويذَكِّرُه، وأتيت من الشواهد على المعاني والإسناد، بما حضرني من الأثر ذكره وصحبني حفظه مما تعظم به فائدة الكتاب»[(١)].

٥- الاهتمام ببيان اللغة لما ذُكِر في الأحاديث من الألفاظ:

يقول رحمه الله في هذا المنهج: «وأشرت إلى شرح ما استعجم من الألفاظ، مقتصراً على أقاويل أهل اللغة»[(٢)].

٦- أنه اعتمد في شرحه على رواية يحيى بن يحيى الليثي للموطأ وبيّن سبب اعتماده تلك الرواية:

وفي ذلك يقول رحمه الله: «وإنما اعتمدت على رواية يحيى بن يحيى المذكورة خاصة؛ لموضعه عند أهل بلدنا من الثقة والدِّين والفضل والعلم والفهم، ولكثرة استعمالهم لروايته وراثة عن شيوخهم وعلمائهم، إلا أن يسقط من روايته حديث من أمهات أحاديث الأحكام أو نحوها فأذكره من غير روايته إن شاء الله، فكل قوم ينبغي لهم امتثال طريق سلفهم فيما سبق إليهم من الخير، وسلوك منهاجهم فيما احتملوا عليه من البر، وإن كان غيره مباحاً مرغوباً فيه، والروايات في مرفوعات الموطأ متقاربة في النقص والزيادة، وأما اختلاف روايته في الإسناد والإرسال، والقطع والاتصال، فأرجوا أن ترى ما يكفي ويشفي في كتابنا هذا مما لا يخرجنا عن شرطنا إن شاء الله؛ لارتباطه به والله المستعان»[(٣)].

٧- أنه رتب الموطأ على أسماء شيوخ مالك وليس على ما وضعه عليه مالك من الترتيب الفقهي:

وفي ذلك يقول: «وجعلته على حروف المعجم في أسماء شيوخ مالك رحمهم الله؛

(١) المرجع السابق ١/١٥-١٦.
(٢) المرجع السابق ١/١٦.
(٣) المرجع السابق ١/١٦-١٧.

ليكون أقرب للمتناول»[1].

٨- أنه يقدم من أحاديث شيخِ مالكٍ المتصل، ثم المنقطع:

وفي ذلك يقول: «ورتبتُ ذلك مراتب قدمت فيها المتصل، ثم ما جرى مجراه مما اختلف في اتصاله، ثم المنقطع والمرسل»[2].

٩- أنه تكلم على تراجم الرواة وما يتعلق بأنسابهم ومنازلهم أحياناً:

يقول رحمه الله: «وأومأت إلى ذكر بعض أحوال الرواة وأنسابهم وأسنانهم ومنازلهم، وذكرت من حفظت تاريخ وفاته منهم، معتمداً في ذلك كله على الاختصار، ضارباً عن التطويل والإكثار»[3].

ثانياً: ذِكْر حُكْمِ خبر الآحاد وما يتعلق به:

تكلم الحافظ ابن عبد البر في المقدمة عن خبر الواحد من خلال ما يلي:

١- بيّن أن خبر الواحد حُجَّةٌ عند أئمة المسلمين:

يقول رحمه الله في بيان ذلك: «وأجمع أهل العلم من أهل الفقه والأثر في جميع الأمصار فيما علمت، على قَبُول خبر الواحد العدل وإيجاب العمل به، إذا ثبت ولم ينسخه غيره من أثر أو إجماع، على هذا جميع الفقهاء في كل عصر، من لدن الصحابة إلى يومنا هذا، إلا الخوارج وطوائف من أهل البدع شرذمة لا تعدّ خلافاً، وقد أجمع المسلمون على جواز قبول الواحد السائل المستفتي لما يخبره به العالم الواحد، إذا استفتاه فيما لا يعلمه، وقبول خبر الواحد العدل فيما يخبر به مثله، وقد ذكر الحجة عليهم في ردهم أخبار الآحاد جماعةٌ من أئمة الجماعة وعلماء المسلمين، وقد أفردت لذلك كتابا موعباً كافياً والحمد لله، ولأئمة فقهاء الأمصار في إنفاذ الحكم بخبر الواحد العدل مذاهب متقاربة، بعد إجماعهم على ما ذكرت لك من قبوله وإيجاب العمل به دون

(١) المرجع السابق ١/١٥.
(٢) المرجع السابق ١/١٥.
(٣) المرجع السابق ١/١٦.

القطع على مغيبه»[1].

٢- ذكر شرط مالك في قبول أخبار الآحاد وهو ألا يعارضها عمل أهل المدينة:

يقول رحمه الله -متحدثاً عن خبر الآحاد-: «فجملة مذهب مالك في ذلك إيجاب العمل بمسنده ومرسله، ما لم يعترضه العمل الظاهر ببلده، ولا يبالي في ذلك من خالفه في سائر الأمصار، ألا ترى إلى إيجابه العمل بحديث التفليس، وحديث المصراة، وحديث أبي القعيس في لبن الفحل، وقد خالفه في ذلك بالمدينة وغيرها جماعة من العلماء، وكذلك المرسل عنده سواء، ألا تراه يرسل حديث الشفعة ويعمل به، ويرسل حديث اليمين مع الشاهد ويوجب القول به، ويرسل حديث ناقة البراء بن عازب في جنايات المواشي ويرى العمل به، ولا يرى العمل بحديث خيار المتبايعين، ولا بنجاسة ولوغ الكلب، ولم يدر ما حقيقة ذلك كله؛ لما اعترضهما عنده من العمل»[2].

٣- بيان الاختلاف فيما يفيده خبر الواحد من العلم أو الظن؟

وقد ذَكَر في ذلك قولين وبيّن اختياره فقال: «واختلف أصحابنا وغيرهم في خبر الواحد العدل، هل يوجب العلم والعمل جميعًا، أم يوجب العمل دون العلم؟.

والّذي عليه أكثر أهل العلم منهم أنّه يوجب العمل دون العلم، وهو قول الشّافعيّ وجمهور أهل الفقه والنّظر، ولا يوجب العلم عندهم إلّا ما شهد به على اللّه، وقطع العذر بمجيئه قطعاً ولا خلاف فيه.

وقال قومٌ كثيرٌ من أهل الأثر وبعض أهل النّظر إنّه يوجب العلم الظّاهر والعمل جميعًا...

قال أبو عمر الّذي نقول به إنّه يوجب العمل دون العلم كشهادة الشّاهدين والأربعة سواءٌ، وعلى ذلك أكثر أهل الفقه والأثر، وكلّهم يدين بخبر الواحد العدل في الاعتقادات، ويعادي ويوالي عليها، ويجعلها شرعًا وديناً في معتقده، على ذلك جماعة

(١) المرجع السابق ١/١١.
(٢) المرجع السابق ١/١١.

أهل السّنّة، ولهم في الأحكام ما ذكرنا. وباللّه توفيقنا»[1].

ثالثاً: ما يتعلق ببعض مسائل المصطلح التي تكلم عنها في المقدمة:

تكلم الحافظ ابن عبد البر في هذه المقدمة عن بعض الأحكام المتعلقة ببعض المصطلحات العلمية عند المحدثين، وهي: مصطلح المرسل والمسند والمنقطع والمتصل والموقوف والتدليس.

قال رحمه الله:

(باب معرفة المرسل والمسند والمنقطع والمتصل والموقوف ومعنى التدليس)

تكلم رحمه الله على الحديث المرسل بتفصيل فبيّن معناه، وحكمه عند العلماء من حيث القبول والرد، وأدلة من قبله وأدلة من رده، وهل هو مقدم على المسند أو المسند أقوى منه.

فقال في بيان معناه: «فأمّا المرسل فإنّ هذا الاسم أوقعوه بإجماعٍ على حديث التّابعيّ الكبير عن النّبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم، مثل أن يقول عبيد اللّه بن عديّ بن الخيار، أو أبو أمامة ابن سهل بن حنيفٍ، أو عبد اللّه بن عامر بن ربيعة، ومن كان مثلهم: قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم. وكذلك من دون هؤلاء مثل سعيد بن المسيّب، وسالم بن عبد اللّه، وأبي سلمة بن عبد الرّحمن، والقاسم بن محمّدٍ، ومن كان مثلهم، وكذلك علقمة بن قيسٍ ومسروق بن الأجدع والحسن وابن سيرين والشّعبيّ وسعيد بن جبيرٍ ومن كان مثلهم من سائر التّابعين الّذين صحّ لهم لقاء جماعةٍ من الصّحابة ومجالستهم، فهذا هو المرسل عند أهل العلم، ومثله أيضًا ممّا يجري مجراه عند بعض أهل العلم مرسل من دون هؤلاء، مثل حديث ابن شهابٍ وقتادة وأبي حازمٍ ويحيى ابن سعيدٍ عن النّبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم، يسمّونه مرسلًا كمرسل كبار التّابعين»[2].

(١) المرجع السابق ١/١٥.
(٢) التمهيد ١/٢٢.

وقال في بيان حكمه وأن جمهور العلماء يرون أن المرسل حجة، وبعضهم لا يحتج به: «والذي عليه جماعة أصحابنا المالكيين أن مرسل الثقة تجب به الحجة، ويلزم به العمل كما يجب بالمسند سواء»[(١)].

وبيّن تقديم بعض العلماء للمرسل على المسند فقال: «وقالت طائفةٌ من أصحابنا: مراسيل الثّقات أولى من المسندات، واعتلّوا بأنّ من أسند لك فقد أحالك على البحث عن أحوال من سمّاه لك، ومن أرسل من الأئمّة حديثاً مع علمه ودينه وثقته فقد قطع لك على صحّته وكفاك النّظر.

وقالت منهم طائفةٌ أخرى: لسنا نقول إنّ المرسل أولى من المسند ولكنّهما سواءٌ في وجوب الحجّة والاستعمال، واعتلّوا بأنّ السّلف رضوان اللّه عليهم أرسلوا ووصلوا وأسندوا فلم يعب واحدٌ منهم على صاحبه شيئاً من ذلك، بل كلّ من أسند لم يخل من الإرسال، ولو لم يكن ذلك كلّه عندهم ديناً وحقّاً ما اعتمدوا عليه؛ لأنّا وجدنا التّابعين إذا سئلوا عن شيءٍ من العلم وكان عندهم في ذلك شيءٌ عن نبيّهم صلّى اللّه عليه وسلّم أو عن أصحابه رضي اللّه عنهم قالوا: قال رسول اللّه كذا، وقال عمر كذا، ولو كان ذلك لا يوجب عملًا ولا يعدّ علماً عندهم لما قنع به العالم من نفسه ولا رضي به منه السّائل...

وقالت طائفةٌ أخرى من أصحابنا: لسنا نقول إن المسند الذي اتفقت جماعةُ أهل الفقه والأثر في سائر الأمصار –وهم الجماعة– على قبوله والاحتجاج به واستعماله ، كالمرسل الّذي اختُلِف في الحكم به وقبوله في كلّ أحواله، بل نقول إن للمسند مزيّة فضلٍ لموضع الاتّفاق وسكون النّفس إلى كثرة القائلين به، وإن كان المرسل يجب أيضاً العمل به، وشبّه ذلك من مذهبه بالشّهود يكون بعضهم أفضل حالًا من بعضٍ وأقعد وأتمّ معرفة وأكثر عددًا، وإن كان البعض عدلين جائزي الشّهادة، وكلا الوجهين يوجب العمل ولا يقطع العذر»[(٢)].

وقال مبيّناً معنى التدليس: «وأمّا التّدليس فهو أن يحدّث الرّجل عن الرّجل قد

(١) المرجع السابق ١/١١.
(٢) المرجع السابق ١/١٢-١٣.

لقيه وأدرك زمانه وأخذ عنه وسمع منه وحدث عنه، بما لم يسمعه منه، وإنّما سمعه من غيره عنه ممّن ترضى حاله أو لا ترضى»[1].

كما بيّن حكم العَنْعَنَة وشروط قبولها ومعناها فقال: «اعلم وفّقك اللّه أنّي تأمّلت أقاويل أئمّة أهل الحديث، ونظرت في كتب من اشترط الصّحيح في النّقل منهم ومن لم يشترطه، فوجدتهم أجمعوا على قبول الإسناد المعنعن، لا خلاف بينهم في ذلك، إذا جمع شروطاً ثلاثةً وهي:

- عدالة المحدّثين في أحوالهم.
- ولقاء بعضهم بعضًا مجالسةً ومشاهدةً.
- وأن يكونوا برآءً من التّدليس.

والإسناد المعنعن: فلانٌ عن فلانٍ عن فلانٍ عن فلانٍ... إلّا أن يكون الرّجل معروفاً بالتدليس فلا يقبل حديثه حتّى يقول: حدّثنا أو سمعت، فهذا ما لا أعلم فيه أيضًا خلافًا»[2].

كما بيّن معنى المسند وذكر أنه نوعان متصل ومنقطع. فقال: «وأمّا المسند فهو ما رفع إلى النّبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم خاصّةً، فالمتّصل من المسند مثل مالكٍ عن نافعٍ عن ابن عمر عن النّبيّ صلى الله عليه وسلّم، ومالكٌ عن ابن شهابٍ عن سالم بن عبد اللّه عن أبيه عن النّبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم، ومالكٌ عن يحيى بن سعيدٍ عن عمرة عن عائشة عن النّبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم، ومالكٌ عن أبي الزّناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النّبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم، ومالكٌ عن ابن شهابٍ عن سعيد بن المسبب أو أبي سلمة بن عبد الرحمن أو الأعرج عن أبي هريرة عن النّبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم، ومعمرٌ عن همّام بن منبّهٍ عن أبي هريرة عن النّبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم، وأيّوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النّبيّ صلّى اللّه عليه وسلم وما كان مثل هذا كلّه.

والمنقطع من المسند مثل مالكٌ عن يحيى بن سعيدٍ عن عائشة عن النّبيّ صلّى اللّه

(١) المرجع السابق ١/١٩.
(٢) المرجع السابق ١/١٨.

عليه وسلم، وعن عبد الرحمن بن قاسم عن عائشة عن النّبيّ صلّى اللّه عليه وسلم، وعن ابن شهابٍ عن ابن عبّاسٍ عن النّبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم، وعن ابن شهابٍ عن أبي هريرة وعن زيد ابن أسلم عن عمر بن الخطّاب عن النّبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم.

فهذا وما كان مثله مسند لأنّه أسند إلى النّبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم ورفع إليه، وهو مع ذلك منقطعٌ؛ لأن يحيى بن سعيد وعبد الرحمن ابن القاسم لم يسمعا من عائشة، وكذلك ابن شهابٍ لم يسمع من ابن عبّاسٍ ولا من أبي هريرة، ولا سمع زيد بن أسلم من عمر، وقد اختلف في سماعه من ابن عمر، والصّحيح عندي أنّه سمع منه، وسترى ذلك في موضعه من كتابنا هذا إن شاء اللّه.

وأكثر من هذا في الانقطاع مالكٌ أنّه بلغه عن جابر بن عبد اللّه عن النّبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم، وعن عائشة وعن أنسٍ عن النّبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم، وما كان مثله.

وأمّا المتّصل جملةً فمثل مالكٌ عن نافعٍ وعبد اللّه بن دينارٍ عن ابن عمر مرفوعًا أو موقوفًا، وكذلك أيّوب عن أبي قلابة عن أنسٍ مرفوعًا أو موقوفًا » [1].

ثم بين معنى الموقوف بقوله: «والموقوف: ما وُقِف على الصّاحب ولم يبلغ به النّبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم، مثل مالك عن نافعٌ عن ابن عمر عن عمر قوله، وعن الزّهريّ عن سالمٍ عن أبيه قوله»[2].

كما بيّن أن المنقطع يوصف به المرفوع والموقوف، فقال: «والانقطاع يدخل المرفوع وغير المرفوع»[3].

كما تطرق الحافظ ابن عبد البر في هذه المقدمة النفيسة إلى بيان العَدْل الذي يُقْبَل حديثه، وذكر أن كلّ مَن حَمَلَ العلْمَ واشتهر به فهو عَدْلٌ.

وفي ذلك يقول رحمه الله: «وكلّ حاملِ علمٍ معروفُ العناية به فهو عدلٌ محمولٌ في أمره أبداً على العدالة حتّى تتبيّن جرحته في حاله أو في كثرة غلطه؛ لقوله صلّى اللّه

(١) التمهيد ١/٢٢-٢٣.
(٢) المرجع السابق ١/٢٤.
(٣) المرجع السابق ١/٢٤.

عليه وسلّم: (**يحمل هذا العلم من كلّ خلفٍ عدوله**)[1].

ب- بيان منهج ابن عبد البر من خلال استعراض أحاديث من كتابه التمهيد

الحديث الأول:

(إبراهيم بن عقبة)

مَالِكٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ كُرَيْبٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِامْرَأَةٍ وَهِيَ فِي مِحَفَّتِهَا فَقِيلَ لَهَا هَذَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فأخذتْ بِعَضُدِ صبي كان معها، فقالت: ألهذا حَجٌّ يا رسول الله؟ قال: «**نَعَمْ وَلَكِ أَجْرٌ**»[2].

منهجه في شرح هذا الحديث:

- جعل الحافظ ابن عبد البر هذا الحديث أول حديث في الموطأ، بناء على الترتيب الهجائي لشيوخ مالك، فاسم إبراهيم يبدأ بالهمزة التي هي أول الحروف، ولذا قدمه على غيره من شيوخ مالك. وترجم لذلك بقوله: (باب: أَلِف، في أسماء شيوخ مالك الذين روى عنهم حديث النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ إبراهيم ابن عقبة).
- جعل عنوان الحديث باسم شيخ مالك: إبراهيم بن عقبة، وذكر أن لمالك عنه حديثاً واحداً، كما ذكر درجته وهي أنه مرسل، فقال: «لمالك عنه في الموطأ حديث واحد مرسل».
- ترجم لشيخ مالك إبراهيم بن عقبة ترجمة وافية تناول فيها اسمه ونسبه وشيوخه وتلاميذه، ثم حكمه عليه بأنه ثقة حجة. فقال: إبراهيم بن عقبة بن أبي عياش المدني، مولى لآل الزبير بن العوام، وهم ثلاثة إخوة: إبراهيم بن عقبة، ومحمد بن

(١) المرجع السابق ٢٧/١، أخرجه البزار في مسنده ٢٤٧/١٦، ح (٩٤٢٣)، قال الهيثمي: رواه البزار: (وفيه عمر بن خالد القرشي كذبه يحيى بن معين وأحمد بن حنبل ونسبه إلى الوضع. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ١٦٨/١ ح (٦٠١).

(٢) ينظر: التمهيد، ابن عبد البر، باب ألف في أسماء شيوخ مالك ٧٢/١-٧٣.

عقبة، وموسى بن عقبة بن أبي عياش، مدنيون موالي لآل الزبير بن العوام. وهو ثقة حجة فيما نقل.

- ترجم أيضاً لكريب مولى ابن عباس باختصار وبيّن درجته بأنه ثقة حجة.
- شرح الغريب من الفاظ الحديث وهو لفظة: المحفة[١]، فقال: شبيهة بالهودج، وقيل المحفة لا غطاء عليها.
- وصل حديث إبراهيم بن عقبة، المرسل: حيث قال: «وهذا الحديث مرسل عند أكثر الرواة للموطأ، وقد أسنده عن مالك، ابن وهب، والشافعي، وابن عثمة، وعبد الله بن يوسف، قالوا فيه: عن مالك عن إبراهيم بن عقبة عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس أن رسول الله... الحديث»[٢].
- ثم سرد كل هذه الروايات من طريقه، فيقول: أخبرنا... وما كان فيه إشكال بينه، ثم قال: «ومن وصل هذا الحديث وأسنده فقوله أولى، والحديث صحيح مسند ثابت الاتصال، لا يضره تقصير من قصر به، لأن الذين أسندوه حفاظ ثقات»[٣].
- ثم ذكر ما يستفاد من الحديث من أحكام فقهية فقال: «في هذا الحديث من الفقه أمور» وذكر منها: حكم الحج بالصبيان الصغار، وذكر أقوال العلماء في ذلك، ورجح أنه مستحب، وأن ذلك رأي الجمهور.
- نبَّه على قول شاذ في المسألة فقال: وقالت طائفة لا يحج بالصبيان، ورد عليهم، بأنه قول لا يشتغل به، ولا يعرج عليه، لأن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ حج بأغيلمة بني عبد المطلب، وحج السلف بصبيانهم[٤].
- ذكر الأحاديث والآثار الواردة في الحج بالصبيان.

(١) التمهيد، ابن عبد البر ٧٣/١.
(٢) المرجع السابق.
(٣) المرجع السابق ٧٦/١.
(٤) المرجع السابق ٧٩/١.

- ذكر الحكمة والفوائد من حج الصغير، فقال: «فإن قيل: ما معنى الحج بالصغير، وهو عندكم غير مجزئ عنه من حجة الإسلام إذا بلغ، وليس ممن تجري له وعليه؟».

أ . قيل له: أما ما جرى القلم له بالعمل الصالح فغير مستنكر أن يكتب للصبي درجة وحسنة في الآخرة بصلاته وحجه وسائر أعمال البر، التي يعملها على سنتها، تفضلاً من الله عز وجل، كما تفضل على الميت بأن يؤجر بصدقة الحي عنه، ويلحقه ثواب ما لم يقصده، ولم يعمله، مثل الدعاء له، ونحو ذلك.

ب . استشهد على ذلك بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وعدم مخالفة الصحابة له، وقوله هو: (تكتب للصغير حسناته ولا تكتب عليه سيئاته)[1].

- تطرق إلى مسائل أخرى لها علاقة بفقه الحديث، منها:

أ . حكم الزكاة في أموال اليتامى، وبين أن أكثر السلف يقول بإيجابها وأن اليتيم يؤجر عليها.

ب . حكم حج المملوك، وهل يجزيه عن حجة الإسلام، وأن الجمهور يرون أن الصبي والمملوك غير مخاطبين فلا يجزيهما حج النفل عن الفريضة إذا خوطباً، وذكر خلاف داود وتفريقه بين الصبي والمملوك، وهو أن المملوك مخاطب بالحج في رأي داود فلزمه فرضه، وليس الصبي ممن خوطب، لقوله . صلى الله عليه وسلم . : رفع القلم عن الصبي حتى يحتلم[2].

وبعد سرد الأقوال في حكم حج الصبي بيّن وجه الاستدلال بقول رسول الله . صلى الله عليه وسلم .: (رفع القلم عن الصبي حتى يحتلم) على المسألة فيقول: فيه دليل واضح على أن حج الصبي تطوع ولم يؤد به فرضاً، لأنه محال أن يؤدي فرضاً من لم يجب عليه الفرض.

- توسع في مسألة حج الصبي فبين أقوال الأئمة واستدلالاتهم.

---

(١) ينظر: التمهيد، ابن عبد البر ١/٨٠-٨١.
(٢) المرجع السابق ١/٨٣.

وبعد النظر في هذا الحديث واستقراء منهج ابن عبد البر فيه، نجد أنه التزام بما ذكره في مقدمته.

والله تعالى أعلم.

الحديث الثاني

(إسماعيل بن أبي حكيم)

مَالِكٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ، عَنْ عَبِيدَةَ بْنِ سُفْيَانَ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**أَكْلُ كلِّ ذي نابٍ من السباعِ حَرَامٌ**»[1].

منهجه في شرح الحديث:

- عنون لهذا الحديث أيضاً باسم شيخ مالك الذي رواه عنه: إسماعيل بن أبي حكيم.
- التزم في ترتيبه أحاديث الكتاب على أسماء شيوخ الإمام مالك، وترتيب الشيوخ على حروف المعجم على طريقة المغاربة، فنجد أحاديث إسماعيل ذكرها بعد أحاديث مَن اسمه إبراهيم.
- ذكر بعض ما يتعلق بإسماعيل شيخ مالك، من ولاءه وأقوال العلماء في توثيقه، فقال: هو مولى لِبَنِي عدي بن نوفل بن أسد بن عبد العزى بن قصي، وثقه النسائي وغيره، ولم يرو عنه البخاري، وقيل ولاء إسماعيل بن أبي حكيم لآل الزبير ابن العوام، فالله أعلم.
- ثم ذكر أنه سكن المدينة، وكان فاضلاً ثقة حجة، وأن وفاته بالمدينة سنة ثلاثين ومائة.
- ذكر توثيق عَبيدة، وقال إنه تابعي من أهل المدينة، ثقة حجة فيما نقل.
- ذكر أن هذا الحديث أحد أربعة أحاديث رواها مالك عن إسماعيل، فقال: لمالك عنه في الموطأ من حديث النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أربعة أحاديث أحدها

(١) التمهيد ١/١١٧.

متصل مسند، والثلاثة منقطعة مرسلة.

- التزم بما قال في مقدمته في ترتيب الأحاديث بأنه سوف يبدأ بالمتصل، ثم ما قاربه، ثم المرسل والمنقطع. فقد بدأ بالحديث المتصل لهذا الشيخ، ثم ثنّى بالمرسل.
- بيّن درجة هذا الحديث فقال: «هذا حديث ثابت صحيح مجتمع على صحته»[1].
- ذكر المعني اللغوي لما تضمنه الحديث من بعض الألفاظ، ففسر كلمة (حرام) من ناحية اللغة: وذكر أن معنى التحريم في كلام العرب: الحرمان والمنع، تقول العرب: حرمت عليك دخول داري، أي منعتك من ذلك، وهذا القول عندهم في معنى: لا تدخل الدار.
- بيّن ما دل عليه الحديث من الأمور الفقهية، ومنها: أن النهي عن أكل ذي ناب من السباع نهي تحريم، لا نهي أدب وإرشاد.
- ذكر أن الأصل في النهي التحريم، وأن كل خبر جاء عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فيه نهي فالواجب استعماله على التحريم، إلا أن يأتي معه أو في غيره دليل يبين المراد منه أنه ندب وأدب، فيقضى للدليل فيه. ثم ضرب الأمثلة على ذلك فقال: «ألا ترى نهي الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن نكاح الشغار، وعن نكاح المحرم، وعن نكاح المرأة على عمتها وخالتها، وعن قليل ما أسكر كثيره من الأشربة، وعن سائر ما نهى عنه من أبواب الربا في البيوع، وهذا كله نهي تحريم، فكذلك النهي عن أكل ذي ناب من السباع »[2].
- ذكر القول المخالف في المسالة فقال: «إلا أن بعض أصحابنا زعم أن النهي عن ذلك تنزه وتقذر، ثم قال: وأظن قائل هذا القول من أصحابنا في أكل كل ذي ناب من السباع، راعى اختلاف العلماء في ذلك، ولا يجوز أن يراعي الاختلاف عند طلب الحجة، لأن الاختلاف ليس منه شيء لازم دون دليل، وإنما الحجة

(١) التمهيد ١/١١١.
(٢) المرجع السابق ١/١١٢.

اللازمة الإجماع لا الاختلاف، لأن الإجماع يجب الانقياد له... والاختلاف يجب طلب الدليل عنده من الكتاب والسنة»[(١)].

- البسط والتوسع في شرح المسائل، فقد توسع كثيراً في مسألة أكل كل ذي ناب من السباع، حتى تطرق إلى حكم استخدام جلودها.
- يذكر علل الأحاديث ويحكم عليها بناء على ذلك، ويعلل ذلك ويقول: «وإنما ذكرت هذا الحديث والذي قبله؛ ليوقف عليهما ولرواية الناس لهما ولتبيين العلة فيهما»[(٢)].
- يوضح ما استند إليه مالك وأصحابه في تحريم أكل كل ذي ناب من السباع، وهو عموم النهي عن ذلك، ولم يخص رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ سبعاً من سباعٍ، فكل ما وقع عليه اسم سبع فهو داخل تحت النهي.
- يستشهد بأبيات من الشعر أثناء الشرح ومناقشة الاختلافات الفقهية.

الحديث الثالث:

(إسماعيل بن أبي حكيم)

عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ، أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَقُولُ: كَانَ مِنْ آخِرِ مَا تَكَلَّمَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ قَالَ: «**قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ، لَا يَبْقَيَنَّ دِينَانِ بِأَرْضِ الْعَرَبِ**»[(٣)].

منهجه في شرح الحديث:

- مشى على منهجه من تأخير الحديث غير المتصل إذا كان شيخ مالك له حديث متصل، فقال –عن هذا الحديث–: «حديث ثانٍ لإسماعيل بن أبي حكيم مرسل»[(٤)].

(١) المرجع السابق ١/١١٥.
(٢) المرجع السابق ١/١٣١.
(٣) التمهيد، ابن عبد البر ١/١٣٤.
(٤) المرجع السابق.

- ترجم لشيخ إسماعيل: عمر بن عبد العزيز منوّهاً بعلوّ قدره، فقال: «وأما عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكيم بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس، بن عبد مناف بن قصي، فأشهر وأجل من يحتاج إلى ذكره»[١].
- لم يكرر الكلام عن شيخ مالك لاكتفائه بما سبق في الحديث الأول.
- وصف الحديث بأنه رُوي مرسلاً في سائر الموطآت غير موطأ يحيى بن يحيى الليثي، فقال: «هكذا جاء الحديث عن مالك في الموطآت كلها، مقطوعاً»[٢].
- يصل هذا الحديث موفياً بشرطه فيقول: «وهو يتصل من وجوه حسان عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة، وعائشة، ومن حديث علي بن أبي طالب، وأسامة»[٣].
- يستدل على اتصال هذا الحديث بأن يروى بسنده (ابن عبد البر) عدة أحاديث عن أبي هريرة، وعائشة مسندة إلى النبي. صلى الله عليه وسلم. بنحوه.
- يتناول فقه الحديث متحدثاً عن مسألة اتخاذ القبور مساجد.
- يذكر حكم هذه المسألة قائلاً: «هذا يحرم على المسلمين أن يتخذوا قبور الأنبياء والعلماء والصالحين مساجد»[٤].
- يجمع بين أحاديث ظاهرها التعارض فيقول: وقد احتج من لم ير الصلاة في المقبرة ولم يجزها بهذا الحديث وبقوله: «إن شرار الناس الذين يتخذون القبور مساجد»، وبقوله: «صلوا في بيوتكم ولا تجعلوها قبوراً». وهذه الآثار قد عارضها قوله. صلى الله عليه وسلم .: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً»[٥].
- لا يكرر الكلام على فقه الحديث، وإذا كان هناك حديث متعلق بالمسألة أحال

(١) المرجع السابق.
(٢) المرجع السابق.
(٣) المرجع السابق.
(٤) التمهيد، ابن عبد البر ١/١٣٤.
(٥) المرجع السابق ١/ ١٣٦-١٣٧.

إليه في موضعه فقال في هذه المسألة: «سيأتي مِن هذا ذِكْرٌ في باب مرسل زيد بن أسلم عن عطاء إن شاء الله»[(١)].

- يذكر الأماكن:

أ . فيفسر أرض العرب بأنها كما قال أنس بن مالك: أرض العرب مكة والمدينة واليمن، وفي قول آخر له: جزيرة العرب: المدينة ومكة واليمامة واليمن[(٢)].

ب . ويوضح سبب تسمية الحجاز بذلك.

- يشرح ألفاظ الحديث بالحديث، فيقول: قول من قال: (قبور أنبيائهم) يقضى على قول من قال: (القبور)، في هذا الحديث: لأنه بيان مبهم، وتفسير مجمل[(٣)].
- يسوق عدة أحاديث فيها أمر من الرسول . صلى الله عليه وسلم . بإخراج اليهود والنصارى من أرض العرب.

هذا، والله أعلم.

الحديث الرابع:

(إسحاق بن عبدالله عن أنس)

مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِي مِكْيَالِهِمْ، وَبَارِكْ لَهُمْ فِي صَاعِهِمْ وَمُدِّهِمْ يَعْنِي أَهْلَ الْمَدِينَةِ**»[(٤)].

منهجه في شرح الحديث:

- كعادته لا يكرر فلم يذكر ترجمة لإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، لأنه سبق أن ترجمه له في حديثه الأول من مسنده. وهذا حديث سابع له.

---

(١) المرجع السابق ١/١٣٧.
(٢) المرجع السابق ١/١٤٠-١٤١.
(٣) المرجع السابق ١/١٤١.
(٤) التمهيد، ابن عبد البر ١/٢٣٢.

- وكذا لم يترجم للإمام مالك بن أنس لأنه ترجم له في المقدمة.
- عنون للحديث باسم شيخ مالك ورقم حديثه وأنه السابع فقال: حديث سابع لإسحاق عن أنس، مسند.
- وقد ذكر ابن عبد البر في ترجمة إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة في حديثه الأول أن أحاديثه في الموطأ خمسة عشر حديثاً. فقال: «لمالك عنه في الموطأ من حديث النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ خمسة عشر حديثاً، منها عن أنس عشرة، وعن رافع بن إسحاق حديثان، وعن زفر بن صعصعة حديث واحد، وعن أبي مرة حديث واحد، وعن حميدة امرأته حديث واحد»[(١)].
- ذكر الحكم على الحديث في العنوان نفسه فقال: (مسند)[(٢)].
- بدأ بشرح الحديث من الناحية اللغوية فقال: «هذا من فصيح كلام رسول الله وبلاغته، وفيه استعارة بيّنة؛ لأن الدعاء إنما هو للبركة في الطعام المكيل بالصاع والمد، لا في الظروف»[(٣)].
- ذكر أن الحديث يدل على فضل المدينة على غيرها من البلدان.
- وذكر أن ما يستفاد من الحديث أن الكيل والوزن إذا اختلف في البلدان، وجب الرجوع إلى أهل المدينة[(٤)].
- يجعل هذا الحديث قرينة على صحة حديث آخر فيقول: وفي دلالة واضحة على صحة رواية من روى عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أنه قال: «المكيال مكيال أهل المدينة والوزن وزن مكة»[(٥)].

الحديث الخامس:

(١) المرجع السابق ١/١٦٤.
(٢) المرجع السابق ١/٢٣٢.
(٣) التمهيد، ابن عبد البر ١/٢٣٣.
(٤) المرجع السابق ١/٢٣٣.
(٥) المرجع السابق ١/٢٣٣.

(إسحاق بن عبد الله عن رافع بن إسحاق)

مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّ رَافِعَ بْنَ إِسْحَاقَ، مَوْلَى الشِّفَاءِ، أَخْبَرَهُ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ، عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ نَعُودُهُ، فَقَالَ لَنَا أَبُو سَعِيدٍ: أَخْبَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ تَمَاثِيلُ أَوْ تَصَاوِيرُ**» شَكَّ إِسْحَقُ لَا يَدْرِي أَيَّتَهُمَا قَالَ أَبُو سَعِيدٍ [(١)].

بيان منهجه في شرح الحديث:

- التزم بمنهجه وهو الاقتصار وعدم التكرار، مبتعداً عن التطويل والإكثار، فلم يترجم هنا أيضاً لإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، معتمداً على ما ذكره في حديثه الأول عنه.
- عنون للحديث باسم شيخ مالك، وذكر رقم الحديث فقال: حديث حادي عشر لإسحاق.
- حكم على الحديث فقال: «هذا أصح حديث في هذا الباب، وأحسنه إسناداً»[(٢)].
- ذكر أن للحديث شواهد من حديث علي وابن عباس وأسامة بن زيد، أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: «لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة»[(٣)].
- بدأ شرح للحديث من الناحية اللغوية فقال: «قيل في الملائكة هاهنا: ملائكة الوحي، وقيل: بل كل ملكن على ظاهر اللفظ، كما أن لفظ بيت –على لفظ النكرة– يقتضي كل بيت»[(٤)].
- يبين المراد باستعمال الصور الواردة في الحديث، وأن الظاهر من الحديث يقتضي الحظر عن استعمالها على كل حال، في الحائط وغيره. ذكر بعض أقوال أهل العلم الذين خصوا الصورة فلم يعمموا الحظر على كل صورة.
- يحيل إلى مواضع تأتي في كتابه تتعلق بهذه المسألة، فيقول وسيأتي ما للسلف فيه،

---

(١) التمهيد، ابن عبد البر ٢٥٢/١.
(٢) المرجع السابق.
(٣) المرجع السابق.
(٤) المرجع السابق ٢٥٣/١.

مما بلغنا عنهم، في باب سالم أبي النضر من هذا الكتاب [1].

ج- جمع أقوال أهل العلم في بيان منهج المؤلف وعرض نماذج من الكتاب مؤيدة

مشى الحافظ ابن عبد البر في كتابه على منهجٍ اعتمده، في سائر ما يتعلق بالمسائل التي تضمّنها كتابه.

ومن ذلك منهجه في الجرح والتعديل.

ومن المعلوم أن مجهول الحال عند المحدثين هو من روى عنه اثنان ولم يوثق، والمجهول لا يقبل حديثه.

لكن الحافظ ابن عبد البر قبل حديث مجهول الحال ووثقه بناء على رواية اثنين عنه.

فقد وثَّق أبا المثنى الأملوكي، وقد روى عنه هلال بن يساف، وصفوان بن عمرو السكسكي وهما ثقتان.

وقد ذكر الذهبي هذا المنهج في التوثيق فقال: «وثّقه ابن عبد البر لكونه ما غُمِزَ أصلاً ولا هو مجهول، لرواية اثنين عنه»[2].

وقال الباحث محمد عبد النبي مبيّناً منهج الحافظ ابن عبد البر في هذه المسألة: «ومنهجه أن أحاديث الراوي هي غالباً الميزان النهائي لبيان حال الراوي، والمرجح لعدالته أو جهالته، ولذلك أشرت آنفاً أن أحاديث الرواة الذي وثقهم من المساتير وممن روى عنهم الثقة الكبير، هي أحاديث تابعوا فيها الثقات ولم يخالفوهم، كما أن هناك أحكاماً على بعض الرواة لا يمكن تفسيرها إلا من منطلق هذه الحيثية. فقد جَهَّل ابنُ عبد البر عمارَ بن سعد المرادي، والحجاج بن شداد، وقد روَى عن الأول أكثر من

(١) التمهيد ١/٢٥٤.
(٢) نقد الإمام الذهبي ص ١٠٧ بواسطة: منهج الحافظ ابن عبد البر في الجرح والتعديل، د. محمد عبد النبي ١/٨٠.

ستة رُواة، منهم بكير بن الأشج، وحيوة بن شريح، وروى عن الثاني ثلاثة رُواة منهم حيوة بن شريح»[1].

وقال الباحث أيضاً: «وهناك مثال آخر في الذي يروي عنه إمام كبير ومسلك ابن عبد البر تجاه حديثه.

فعلى الرغم من أنه وثق من روى عنه الزهري، فإنه أبقى نبهان مولى أم سلمة على جهالته وقد روى عنه الزهري.

والسبب في ذلك أنه روى حديثين لا أصل لهما، أحدهما يعارض حديثاً ثابتاً كما نقل ذلك ابن عبد البر عن بعض أهل العلم ولم يسمه، وسكت عما نقل، كالموافق عليه. وتجهيله في الموضع السابق دليل على ارتضائه هذا الصنيع»[2].

ومما قيل في منهج ابن عبد البر ما يتعلق بمنهجه في مسألة مختلف الحديث.

ومن المعلوم أن مذهب جمهور العلماء أن الحديثين إذا تعارضا يكون البدء في دفع هذا التعارض بالجمع بينهما إذا أمكن ذلك؛ بناء على أن إعمال الدليلين أولى من إعمال أحدهما وترك الآخر، فإن لم يمكن الجمع وعُلِم التاريخ فإنه يُصَار إلى نسخ المتقدم بالمتأخر، وإلا فيُسْلَك منهج الترجيح بين الحديثين المختلفين بطريق من طرق الترجيح.

وقد اختار الحافظ ابن عبد البر هذا المنهج في كتابه التمهيد، فإذا وَجَدَ خبرين متعارضين فإنه يبدأ بالجمع بينهما، ثم النسخ، ثم الترجيح.

وقد قال الباحث: عبد الله بن جابر الحمادي في كتابه: مختلف الحديث عند الإمام ابن عبد البر: «اختار الإمام ابن عبد البر منهج الجمهور، وبيّنه من الناحية النظرية، ونص عليه، واعتمده في تطبيقاته على مختلف الحديث.

وسأورد فيما يلي جملة من النصوص التي بيّن ابن عبد البر فيها منهجه نظرياً، ثم

(١) منهج الحافظ ابن عبد البر في الجرح والتعديل، محمد عبد النبي ٨٩/١.
(٢) منهج الحافظ ابن عبد البر في الجرح والتعديل، محمد عبد النبي ٩٠/١.

أتبعه بالإحالة على الأمثلة التي أعمل فيها هذا المنهج.

فأقول –مستعيناً بالله–: ذكر ابن عبد البر أن (الذي عليه أهلُ العلم فيما اخْتَلَفَ من الآثار، الْمَصِيرُ إلى أقوى ما رَوَوْه، وكان أثبت عندهم من جهة النقل والمعنى، وأشبه بالأصول المجتمع عليها، هذا إذاتعارضت الآثار في محظور ومباح، ولم يقم دليل على نسخ شيء منها، ولم يمكن ترتيب بعضها على بعض)[1].

وهذا نص ظاهر في اختيار ابن عبد البر تأخير مسلك الترجيح، حيث قيّد المصير إليه بصحة تعارض الآثار، وعدم قيام دليل على نسخ شيء منها، ولم يمكن الجمع بينها وترتيب بعضها على بعض.

وهذا ظاهر في ترجيح مسلك الترجيح على مسلكي النسخ والجمع، لكن ليس فيه دلالة ظاهرة على الترتيب بين مسلكي النسخ والجمع، وأيهما يقدم.

لكن هناك نصوص أخرى تفيد بيان منهج ابن عبد البر في هذا، ومن ذلك قوله: (ولم يصح لنا أن يُجعل أحد الخبرين ناسخاً للآخر؛ لأن الناسخ يحتاج إلى تاريخ أو دليل لا معارض له، ولا سبيل إلى نسخ قرآن بقرآن أو سنة بسنة، ما وجد إلى استعمال الآيتين أو السنتين سبيل) [2].

فصرح بأن مسلك النسخ لا يصار إليه إذا أمكن الجمع بين النصوص، وكذا قوله: (وفيه أن الآخر من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ناسخ لما تقدم منه، إذا لم يمكن استعماله وصح تعارضه)[3]، فقوله: (وصح تعارضه) حكم على الآثار التي لم يمكن التوفيق بينها، فإن التعارض حينئذ يكون صحيحاً، ولا يمكن دفعه إلا بالنسخ أو الترجيح.

وقوله: (وإذا احتمل ألا يكون مخالفاً له فليس لنا أن نجعله مخالِفاً، وعلينا أن نستعمل الخبرين ما أمكن استعمالهما)[4].

---

(١) التمهيد ٣٠٠/١٥.
(٢) التمهيد ٣٠٧/١.
(٣) التمهيد ٢١٦/٣.
(٤) التمهيد ١٦٥/٤.

وقوله: (واستعمال الأخبار على وجوهها أولى من ادعاء التناسخ فيها) [1].

وقوله: (ولا وجه لقول من ادعى النسخ في هذا الباب، لأن النسخ إنما يكون فيها يتعارض ويتضاد)[2].

وقد بيّن رحمه الله سبب تقديم مسلك الجمع على غيره من مسالك دفع الاختلاف بقوله: (لأن في ذلك استعمال السنن على وجوهها الممكنة فيها، دون ردّ شيء ثابت منها)[3].

فهذه نصوص ظاهرة في بيان منهج الإمام أبي عمر ابن عبد البر، وأن الأصل عنده وحكاه عن أهل العلم بالآثار، استعمال الآثار التي يبدو منها الاختلاف ما أمكن ذلك، فإن لم يمكن وعُلم المتقدم والمتأخر منهما فيكون العمل بالآخر، وإلا صِير إلى الأرجح منهما من حيث الإسناد، أو من حيث معناه وشبهه بالأصول»[4].

ومن النماذج التطبيقية لهذه المسألة التعارض بين هذين الحديثين:

١-حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة: لعامل عليها، ورجل اشتراها بماله، أو غارم، أو غاز في سبيل الله، أو مسكين تُصُدّق عليه فأهدى منها لغني»[5].

٢- حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: حملت على فرس في سبيل الله، فأضاعه الذي كان عنده، فأردت أن أشتريه، وظننت أنه يبيعه برخص، فسالت النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: «لا تشتره ولا تعد في صدقتك وإن أعطاكه بدرهم، فإن العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه»[6].

وقد دل الحديث الأول على جواز شراء الغني للصدقة. ودل الحديث الثاني على

(١) التمهيد ٣٠/٥.
(٢) التمهيد ٢٩٧/٣.
(٣) التمهيد ٣١٢/١.
(٤) مختلف الحديث عند الإمام ابن عبد البر للحمادي ١٦٩/١-١٧٠.
(٥) أخرجه مالك في الموطأ، باب أخذ الصدقة ومن يجوز لها أخذها ص ٢٦٨.
(٦) أخرجه مالك في الموطأ، باب اشتراء الصدقة والعود فيها ص ٢٨٢.

النهي عن ذلك.

وذهب ابن عبد البر إلى الجمع بين الحديثين بحمل النهي على الكراهة فلا يحرم شراء الصدقة ولا يستحسن وإنما يكره.

قال رحمه الله: «أهل العلم حملوا نهيه عن شراء الصدقة والعودة فيها على سبيل التنزه عنها لا على سبيل التحريم، ولما في ذلك من قطع الذريعة لئلا يطلَق للناس اشتراء صدقاتهم فيشترونها من الساعي والمتصدَّق عليه قبل القبض، فيدخل في ذلك بيع ما لم يقبض وإعطاء القيمة عن العين الواجبة»[1].

تلخيص منهج الحافظ ابن عبد البر:

إنّ كتاب التمهيد الذي قضى مؤلفه في تأليفه نحو ثلاثين عاماً، حقيق بأن يستفاد من منهجه الذي وضعه الحافظ فيه، فهو منهج صادر من عالم محدث، شهد له أهل عصره فمن بعدهم بجودة التأليف وقوة العلم، وكان كتابه يمثّل موسوعة علمية في علوم الحديث والفقه.

ويتلخص منهجه في الأمور الآتية:

١- أن الحافظ رتب كتاب الموطأ على المسانيد مرتباً إياها على أسماء شيوخ مالك الذين روى عنهم في الموطأ، حيث يورد اسم الشيخ، ثم يورد الأحاديث التي رواها عنه مالك، ثم يبدأ في شرحها.

٢- كما رتب أسماء الشيوخ على حروف المعجم على طريقة المغاربة، وهي تختلف عن حروف المعجم عند المشارقة. ولذا يصعب الوقوف على الأحاديث المرادة إلا بمعرفة الشيخ، فالصعوبة من جهتين من كونه مرتباً على الشيوخ، ومن كونه على حروف الهجاء على طريقة المغاربة.

٣- أنه يبدأ في كتابه بالحديث المتصل ثم ما جرى مجراه مما اختلف في اتصاله، ثم المنقطع والمرسل.

٤- اشترط على نفسه أن يصل المرسل والمنقطع، وقد التزم بهذا الشرط كما ظهر لي.

---

(١) التمهيد ٣/١٠١.

٥- اقتصر في الشرح على المسند. وهو المرفوع عنده. أما أقوال الصحابة والتابعين، وما ذكر من أقوال مالك فلم يقصده بالشرح في كتابه.

٦- أنه يعنى بفقه الحديث وما يتعلق به من أحكام.

٧- أنه يستوعب آراء العلماء وأقوال الفقهاء في المسألة.

٨- كان مخلصاً للمذهب المالكي، ودليل ذلك أنه قضى ثلاثين سنة من عمره في تصنيفه للتمهيد الذي كان هدفه الأساسي فيه إظهار وإبراز صحة وشهرة أحاديث الموطأ.

٩- اعتمد على رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي.

١٠- التزم في شرح الأحاديث بترتيب واحد من أول الشرح حتى آخره، فيجعل عنوان الحديث اسم راويه من شيوخ مالك، ثم يذكر رقم الحديث بالنسبة لأحاديثه في الموطأ ونوعه، كقوله: حديث أول لإسحاق عن أنس.

١١- يحكم على الحديث، وإذا كان مرسلاً أو مقطوعاً يبين من وصله سواء من رواة الموطأ، أو خارجه.

١٢- يترجم لراوي الحديث ترجمة يذكر فيها اسمه ونسبه وتاريخ وفاته، ثم يبين درجته في الجرح والتعديل.

١٣- لا يترجم للصحابة. رضوان الله عليهم. وإنما يحيل إلى كتابه الاستيعاب، وكذلك مالك. رحمه الله. لأنه ترجم له في مقدمته.

١٤- أحياناً يترجم لشيخ شيخ مالك، وتكون مختصرة يبين فيها درجته من الجرح والتعديل.

١٥- يشرح غريب الألفاظ ويبينها، ويذكر أحياناً شواهد شعرية من أشعار العرب، وهو قليل.

١٦- يعنى بذكر الأحاديث والآثار في أثناء الشرح بسنده هو.

١٧- يتكلم على علل الأسانيد، ويبين ما وقع فيها من التفرد والمخالفة.

١٨- يذكر الحكم على الحديث في العنوان نفسه، وغالباً ما يذكر حكمه على الحديث في بداية الشرح للحديث.

١٩- يذكر الفوائد المستنبطة من الحديث، ولا يلتزم موضعاً معيناً في ذكرها، فمرة في أول الشرح ومرة في آخر الشرح.

٢٠- لا يكرر الكلام على فقه الحديث، وعند ورود ما يشهد له في حديث آخر يذكر أنه تقدم ذكر هذه المسألة في باب فلان عن فلان، وإذا ورد ذكر مسألة في حديث وكان الأليق بذكرها في حديث آخر يقول: سيأتي ذكرها في باب حديث فلان بن فلان.

٢١- راعى في ذلك الاختصار، قال: «معتمداً في ذلك كله على الاختصار ضارباً عن التطويل والإكثار».

٢٢- إذا ناقش مسألة فقهية فإنه يذكر أدلة الأقوال والمرجحات، ويختار ما يرى أنه موافق للدليل.

٢٣- وفي منهجه مع المخالفين: إن كان للمخالفين دليل وحجة، يبين قولهم ويذكر أدلتهم ويجيب عليها. وإن كانت المخالفة شاذة لا دليل عليها، فإنه ينبه عليها فقط ولا يطيل مناقشتها.

الفصل الرابع

ذكر جهود العلماء في خدمة كتاب التمهيد (بإيجاز)

كتاب التمهيد كان محط أنظار العلماء لقيمته العلمية، وارتباطه بأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم التي اشتمل عليها موطأ الإمام مالك، وكونه أحد الموسوعات في علم الحديث والفقه.

وقد قصد جماعة من أهل العلم قديماً وحديثاً خدمته، وتنوعت هذه الخدمة فبعضهم قصد استخراج ما فيه من كنوز علمية، وبعضهم قصد إلى ترتيبه ترتيباً يسهل الاستفادة منه، وبعضهم اتجه إلى اختصاره، وآخرون اتجهوا إلى ما فيه من أسانيد تحتاج إلى وصل ونحو ذلك.

ومن الكتب القديمة التي خُصِّصت لخدمة كتاب التمهيد ما يلي:

١- التقريب لكتاب التمهيد. لأبي عبد الله الأنصاري من علماء القرن الخامس، قصد إلى اختصار التمهيد واستدراك بعض ما فات الحافظ ابن عبد البر فيه.

٢- اختصار التمهيد. لمحمد بن أحمد القرطبي المتوفى سنة ٧٦١هـ.

٣- نَظَم بعض ما فيه القاسم بن فيره الرعيني الأندلسي صاحب القصيدة الشاطبية المشهورة في القراءات، نظمه في قصيدة دالة في نحو ٥٠٠ بيت.

ومن الرسائل العلمية المعاصرة التي أُفردت في جانب مما تضمنه كتاب التمهيد، ما يلي:

٤- ابن عبد البر الأندلسي وجهوده في التاريخ. رسالة أعدها ليث سعود جاسم، لنيل درجة الماجستير من كلية دار العلوم بالقاهرة عام ١٤٠٤هـ.

٥- ابن عبد البر القرطبي وأثره في الحديث والفقه. رسالة تقدم بها إسماعيل الندوي إلى كلية دار العلوم بالقاهرة لنيل درجة الماجستير سنة ١٣٨٤هـ.

٦- مدرسة الحديث في الأندلس وإمامها ابن عبد البر. رسالة تقدم بها صالح أحمد رضا إلى كلية أصول الدين بالأزهر لنيل درجة الدكتوراه سنة ١٣٩٠هـ.

٧- ابن عبد البر محدثاً. رسالة تقدم بها الطاهر بن الصادق الأنصاري إلى كلية الشريعة بمكة جامعة أم القرى لنيل درجة الماجستير سنة ١٣٩٧هـ.

٨- عقيدة ابن عبد البر في التوحيد والإيمان. رسالة تقدم بها سليمان بن صالح الغصن إلى كلية أصول الدين بالرياض جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سنة ١٤٠٩هـ.

٩- القواعد والضوابط الفقهية عند ابن عبد البر من خلال كتابه التمهيد ومنهجه في ذلك. رسالة تقدم بها خليل يامن، لنيل درجة الماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٣١هـ.

١٠- إجماعات ابن عبد البر في العبادات. رسالة تقدم بها عبد الله بن مبارك البوصي لنيل درجة الماجستير من كلية الشريعة بالرياض جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سنة ١٤١٣هـ.

١١- إجماعات ابن عبد البر جمعا ودراسة من كتاب الأيمان والنذور إلى آخر كتاب البيوع، أعدها لنيل درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى، عبد الرحمن بن حسين الموجان.

١٢- إجماعات ابن عبد البر جمعاً ودراسة من كتاب القراض إلى كتاب الإقرار، رسالة تقدمت بها حياة المطلق، لنيل درجة الماجستير في الفقه في قسم الفقه بكلية الشريعة بالرياض عام ١٤٢٦هـ.

١٣- إجماعات ابن عبد البر جمعاً ودراسة (الجنايات، والديات، والحدود) رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الفقه من إعداد منى بنت عبد العزيز المبارك كلية الشريعة بالرياض عام ١٤٢٦هـ.
١٤- القواعد الفقهية في المعاملات المالية عند ابن عبد البر . رحمه الله . جمعاً ودراسة وتطبيقاً. رسالة تقدم بها أحمد بن عبد الرحمن آل الشيخ لنيل درجة الدكتوراه في الفقه المقارن من المعهد العالي للقضاء بالرياض سنة ١٤٢٩هـ.
١٥- منهج ابن عبد البر في توحيد الأسماء والصفات. رسالة تقدم بها صالح بن محمد العقيل إلى كلية أصول الدين بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، لنيل درجة الماجستير.
١٦- الإمام أبو عمر يوسف بن عبد البر حياته وآثاره ومنهجه في فقه السنة. رسالة تقدم بها محمد بن يعيش لنيل درجة الماجستير بتطوان.
١٧- أصول الفقه عند ابن عبد البر، رسالة تقدم بها العربي بن محمد مفتوح إلى كلية الشريعة بالرياض قسم أصول الفقه لنيل درجة الماجستير سنة ١٤١٢هـ.
١٨- منهج ابن عبد البر في الجرح والتعديل من كتاب التمهيد، رسالة تقدم بها محمد عبد النبي إلى كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى لنيل درجة الدكتوراه سنة ١٤١٢هـ.
١٩- إجماعات الإمام ابن عبد البر في البيوع والنكاح وفرقة من كتاب التمهيد جمعاً ودراسة. رسالة تقدم بها محمد بن عبد الله بن عتيق إلى كلية التربية بجامعة الملك سعود لنيل درجة الماجستير سنة ١٤٢٥هـ.
٢٠- اختيارات الحافظ ابن عبد البر الفقهية في العبادات، تقدم بها عبد العزيز بن محمد الربيش لنيل درجة الدكتوراه من المعهد العالي للقضاء سنة ١٤١٤هـ.
٢١- اختيارات الحافظ ابن عبد البر في المعاملات. رسالة تقدم بها سليمان اللحيدان لنيل درجة الدكتوراه من المعهد العالي للقضاء سنة ١٤١٥هـ.
٢٢- اختيارات الحافظ ابن عبد البر في الأحوال الشخصية والجنايات والحدود والأقضية. رسالة تقدم بها علي بن راشد الدبيان لنيل درجة الدكتوراه من المعهد العالي للقضاء سنة ١٤١٥هـ.

٢٣- مختلف الحديث عند الإمام ابن عبد البر في كتابه التمهيد عرضا ودراسة. رسالة تقدم بها عبد الله بن جابر الحمادي لنيل درجة الماجستير من قسم الثقافة بكلية التربية جامعة الملك سعود سنة ١٤٢٨هـ.

الباب الثاني

منهج الزرقاني ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه (شرح الموطأ)

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: تعريف موجز بالمؤلف

الفصل الثاني: بيان قيمة الكتاب العلمية بإيجاز

الفصل الثالث: بيان منهج المؤلف من خلال ما يلي:

أ- استعراض مقدمة الكتاب

ب- استعراض خمسة نماذج من الكتاب

ج- جمع أقوال أهل العلم في بيان منهج المؤلف وعرض نماذج من الكتاب مؤيدة

الفصل الرابع: ذكر جهود العلماء في خدمته بإيجاز

الفصل الأول

تعريف موجز بالمؤلف

أولاً: اسمه، و كنيته، ونسبته:

هو: محمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن شهاب الدين بن محمد الزرقاني المالكي.

هذا ما ذكره الزرقاني في اسمه ونسبته في خاتمة شرحه على الموطأ(١).

وهو ما ذكرته جميع المصادر التي ترجمتْ له، ما عدا قوله: (شهاب الدين بن محمد، وذكرت بدلاً منه: بن علوان)، وأما محمد فلم تذكره جميعها.

وأما كنيته فهو: أبو عبد الله(٢).

والزرقاني: نسبة إلى زرقان من قرى منوف (٣)، مصر (٤).

وأما المالكي: فإنه نسبة إلى مذهب مالك ـ رحمه الله ـ وهو المذهب الذي تفقه به الزرقاني.

وأما المصري: فإنه نسبة إلى البلد المعروف.

وأما الأزهري: فإنه نسبة إلى الأزهر الجامع المشهور، وقد كان الشيخ الزرقاني قد قرأ وعلم فيه كما قال في مقدمة شرحه للموطأ(٥).

ثانياً: مولده، ووفاته:

ولد الزرقاني ـ رحمه الله ـ بمصر سنة ١٠٥٥هـ كما صرح بذلك الجبرتي في تاريخه،

---

(١) شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك ٥٦١/٤، ٥٦٢.

(٢) ينظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، محمد خليل اليحصيني، ٣٢/٤ / ٣٣، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، عبد الرحمن الجبرتي ١٢٢/١، هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل البغدادي ٣١١/١، الأعلام، خير الدين الزركلي ١٨٤/٦.

(٣) من قرى مصر القديمة، وهي من أسفل الأرض من بطن الريف، ينظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي ٢٢١٦/٥.

(٤) ينظر: الأعلام، خير الدين الزركلي ١٨٤/٦.

(٥) شرح الزرقاني، الزرقاني، خطبة الشارح الجزء الأول.

ونقله عنه الزركلي في الأعلام[١].

وأما وفاته فقد كانت في القاهرة عام ١١٢٢هـ [٢].

ثالثاً: نشأته:

لقد نشأ الزرقاني ـ رحمه الله ـ في وسط علمي، حيث وفقه الله بوالد عالم فقيه، ويقول عنه الجبرتي: (الإمام الحجة)، وهو صاحب شرح مختصر خليل، مما يدل على علو قدره، وقوة علمه، وهذا له أثر عظيم في تكوين العلامة الزرقاني، فقد أخذ العلم عن والده منذ صغره، ثم التحق بدروس علماء عصره كالحافظ البابلي، والأجهوري[٣].

رابعاً: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه:

قال عند عبد الحي الكتاني: (محدث الديار المصرية، العلامة النحرير، الطائر الصيت)[٤].

وقال عنه الجبرتي: (الإمام العلامة، خاتمة المحدثين، مع كمال المشاركة، وفصاحة العبارة مع باقي العلوم)[٥].

خامساً: عقيدته:

إن العصر الذي عاش فيه الزرقاني كان مليئاً بالتصوف، والذي يظهر أنه كان متأثراً، بما حوله وإن كان على قلة، كما ظهر من كتبه، ومن ترجمة العلماء له؛ إذ لم يصفه أحد بذلك.

ومما كان الزرقاني متأثراً به أيضاً منهج الأشاعرة، إذ كان يؤول الصفات على طريقهم، حيث أوّل صفة نزول الله تبارك وتعالى في الثلث الأخير من الليل تأويلاً يوافق مذهب القوم، وانتهى إلى أنها غير حقيقية بل هي من مجاز الحذف والاستعارة،

(١) تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، عبد الرحمن الجبرتي ١٢٢/١، والأعلام، الزركلي ١٨٤/٦.
(٢) الأعلام، الزركلي ١٨٤/٦.
(٣) ينظر: تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، عبد الرحمن الجبرتي، ١١١/١.
(٤) ينظر: فهرس الفهارس ٤٥٦/١.
(٥) تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، عبد الرحمن الجبرتي ١٢٢/١.

مستشهداً بأقوال البيهقي وابن العربي وابن فُورك والبيضاوي، وكلهم من الأشاعرة[1].

سادساً: مذهبه الفقهي:

وأما مذهب الزرقاني الفقهي فهو المذهب المالكي، كما ذكر ذلك الزرقاني نفسه، وشرحه على الموطأ من الأدلة على ذلك[2].

سابعاً: شيوخه:

لقد تتلمذ ـ رحمه الله ـ على عدد من علماء مصر وفقهائها، ومن أشهرهم:

١. والده:

عبد الباقي بن يوسف بن أحمد الزرقاني المالكي، العلامة الإمام الحجة، شرف العلماء ومرجع المالكية، وكان عالماً نبيلاً، فقيهاً متبحراً، لطيف العبارة، ولد بمصر، ولزم أكبر علمائها ـ لزم النور الأجهوري، وأجازه جل شيوخه، وتصدر للإقراء بجامع الأزهر وألف مؤلفات كثيرة، أشهرها مختصر خليل[3].

٢. الشبْرَاملْسِي:

وهو: علي بن علي أبو الضياء نور الدين الشبراملسي الشافعي القاهري، خاتمة المحققين، محرر العلوم النقلية وأعلم أهل زمانه، لم يأت مثله في دقة النظر، وجودة الفهم، وسرعة استخراج الأحكام من عبارات العلماء، وقوة التأني في البحث، والحكم والإنصاف؛ بحيث أنه لم يعهد إليه أنه أساء إلى أحد من الطلبة، وكان من مقولاته: قيراط من الأدب خير من أربعة وعشرين قيراطاً من العلم، ومن أشهر مؤلفاته: (حاشيته على المواهب اللدنية)، وحاشية على شرح الشمائل لابن حجر)[4].

البابلي:

وهو: محمد بن علاء أبو عبد الله شمس الدين البابلي الشافعي، أحد الأعلام في

(١) ينظر: الموقع الرسمي للشيخ عبد الكريم الخضير، ومنهج الزرقاني، بندر آل غانم، ص ٢٧.

(٢) منهج الزرقاني في شرح الموطأ، بندر آل غانم، ص ٢٧.

(٣) ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين الحموي ٢٨٧/٢.

(٤) ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين الحموي ١٧٤/٣-١٧٦.

الحديث والفقه، وهو أحفظ أهل عصره لمتون الحديث وأعرفهم بجرحها ورجالها، وصحيحها وسقيمها، وكتب بخطه كتباً كثيرة منها فتح الباري لابن حجر[١].

وهكذا نجد الزرقاني قد تتلمذ على أبرز العلماء في عصره فأفاد منهم خيراً كثيراً.

ثامناً: تلاميذه:

وكان للزرقاني تلاميذ كثر من أبرزهم:

١. أحمد بن أحمد بن عيسى الحمادي[٢].

٢. أحمد بن حسن بن عبد الكريم بن محمد بن يوسف الخالدي الشهير بالجوهري[٣].

٣ . عبد الله بن محمد بن عامر بن شرف الدين الشهير بالشبراوي[٤].

تاسعاً: مؤلفاته:

لقد ترك الإمام الزرقاني ثروة علمية، ومصنفات نافعة وخاصة في ميدان الحديث وعلومه، ومنها:

١- شرح المواهب اللدنية: وهو شرح على كتاب المواهب اللدنية لأحمد بن محمد القسطلاني[٥].

٢- شرح المنظومة البيقونية: وهو شرح صغير على منظومة البيقوني، في علم مصطلح الحديث[٦].

٣- مختصر المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة للسخاوي[٧].

---

(١) ينظر: المرجع السابق ٣٩/٤.

(٢) ينظر: تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، عبد الرحمن الجبرتي ٢٣٥/١.

(٣) ينظر: المرجع السابق ١٢٢/١.

(٤) ينظر: المرجع ١٢٢/١.

(٥) شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي ١٢١/٨.

(٦) الأعلام، خير الدين الزركلي ١٨٤/٦.

(٧) تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، عبد الرحمن الجبرتي ١١٨/١.

الفصل الثاني

بيان القيمة العلمية لكتاب الزرقاني: (شرح الموطأ)

يعدُّ هذا الكتاب من أشهر مصنفات الزرقاني، وقد ابتدأه في عام ١١٠٩هـ، وذلك عند قراءته للموطأ بالساحات الأزهرية، كما ذكر ذلك في المقدمة[١]، وكان انتهاؤه منه عام ١١١٢هـ، فكانت مدة تأليفه ثلاث سنوات وبضعة أشهر[٢].

وأما اسم الكتاب فهو (أنوار كواكب أنهج المسالك، بمزج موطأ مالك)، كما ورد في فهرس مكتبة الأزهر، وإن كان هذا غير مذكور في الطبعة الموجودة، ولعل سبب ذلك أن اسم الكتاب وجد على بعض النسخ دون بعضها، وكانت طباعة الكتاب على نسخة لم يذكر فيها الاسم [٣].

وأما نسبة الكتاب للزرقاني فهذا أمر مجمع عليه عند كل من ترجم له، ويدل عليه أن الزرقاني ذكر اسمه في مقدمته فقال: (فإن العاجز الضعيف الفاني محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني)[٤]، وكذا ذكره في خاتمته[٥].

إلا أن صاحب معجم المؤلفين سماه (أنهج المسالك بشرح موطأ مالك)، ولم أجد أحداً سبقه إلى ذلك [٦].

ولقد أثنى على هذا الكتاب بعض أهل العلم، ومنهم:

أ. قال الإمام محمد الكاندهلوي. رحمه الله .: «شرحه نفيس أكثره مأخوذ من فتح الباري للحافظ، واستعنت بشرحه. رحمه الله. في هذا التعليق كثيراً كأنه ملخص

(١) شرح الموطأ، الزرقاني. خطبة الشارع الجزء الأول.
(٢) شرح الموطأ، الزرقاني ٥٦٢/٤.
(٣) ينظر. منهج الزرقاني. بندر آل غانم، ص ٣٦.
(٤) شرح الموطأ، الزرقني، خطبة الشارح الجزء الأول.
(٥) شرح الموطأ، الزرقاني ٥٦١/٤.
(٦) ينظر: منهج الزرقاني، بندر آل غانم، ص ٣٦.

منه»[1].

ب . وقال محمد علوي المالكي الحسني: «وبعد هذا فلا أظن أنني مجانب للواقع الصادق إن قلت: إن هذا الشرح أحسن شروح الموطأ المتوسطة، مفيد لمن اقتصر عليه، وجيد لمن رجع إليه».

ومما يدل على قيمة الكتاب مادته العلمية؛ إذ يحتوي على شرح مفصل لأصح كتاب في عصره . بعد كتاب الله . الموطأ للإمام مالك.

كما أن طبيعة الكتاب في جمعه بين الحديث والفقه، يجعله عظيم الشأن.

وقد خلصت في بحثي هذا أن الزرقاني قد استوعب في شرحه هذا جميع الجوانب التي تذكر عند شرح الأحاديث والآثار، سواء في المتن أو في الإسناد، كما أنه كان على مذهب الأشاعرة في باب الأسماء والصفات.

وأنه كان في أغلب شرحه ناقلاً عن كتابي (فتح الباري) و (تنوير الحوالك) إلا أنه لم يخل كتابه من الفوائد الزائدة عليهما.

الفصل الثالث

بيان منهج المؤلِّف من خلال ما يلي:

أ- استعراض مقدمة الكتاب

ب- استعراض خمسة نماذج من الكتاب

ج- جمع أقوال أهل العلم في بيان منهج المؤلف وعرض نماذج من الكتاب مؤيدة

(١) أوجز المسالك إلى موطأ مالك، الكاندهلوي ١/١٢٢.

أ- استعراض مقدمة الكتاب

لقد خالف الزرقاني في شرح الموطأ، ما سار عليه أغلب المؤلفين في مقدماتهم، وهو الإطالة والتفصيل في بيان منهجهم في الكتاب الذي يؤلفونه أو يشرحونه، فكانت مقدمته موجزة جداً، لذلك كان معرفة منهجه من خلالها صعب على من أراد الاطلاع عليه، لذلك لا سبيل إلى معرفة منهجه إلا من خلال استقراء شرحه للموطأ.

وأهم ما جاء في مقدمته ما يلي:

١ . سبب تأليف الكتاب: فقد بينه الزرقاني في مقدمته بأنه لأجل هجر الناس للموطأ، حتى كاد لا يعرف، فأراد الزرقاني بهذا الشرح التذكير بالموطأ وبمكانته وبما فيه.

٢. أنه بدأ بهذا الشرح سنة تسع بعد المائة وألف من الهجرة النبوية.

٣ . أن هذا الشرح شرح وسط لا بالقصير المخل ولا بالطويل الممل.

٤ . ذكر أنه إذا أطلق الحافظ فمراده (ابن حجر العسقلاني)[١]، وهذا أبرز ما ذكره عن منهجه في شرح الموطأ في مقدمته.

٥ . وقد ذكر في بداية شرحه للموطأ في كتاب الصلاة، باب وقوت الصلاة، الرواية التي اعتمد عليها في شرحه هذا، وهي أشهر روايات الموطأ، وأوسطها انتشاراً، رواية يحيى بن يحيى الليثي[٢].

(١) ينظر: شرح الموطأ، الزرقاني، خطبة الشارح الجزء الأول.
(٢) ينظر: شرح الموطأ، الزرقاني ١٩/١.

ب- استخراج منهجه من خلال التطبيق على خمسة أحاديث:

(الحديث الأول)

١٧٥١- حَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**تُفْتَحُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْاثْنَيْنِ وَيَوْمَ الْخَمِيسِ فَيُغْفَرُ لِكُلِّ عَبْدٍ مُسْلِمٍ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا إِلَّا رَجُلًا كَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ شَحْنَاءُ فَيُقَالُ أَنْظِرُوا هَذَيْنِ حَتَّى يَصْطَلِحَا أَنْظِرُوا هَذَيْنِ حَتَّى يَصْطَلِحَا**» [(١)].

بيان منهجية في شرح الحديث:

- الاهتمام بضبط اسم الراوي: قال الزرقاني: (مالك عن سهيل) بضم السين مصغر[(٢)].
- الاهتمام ببيان المبهمات في الإسناد. قال الزرقاني: (ابن أبي صالح عن أبيه) هو: ذكوان السمان[(٣)].
- استعان بالأحاديث الأخرى في الشرح: قال الزرقاني: (وقد روى أبو داود وغيره عن أسامة قال: كان صلى الله عليه وسلم . يصوم يوم الاثنين والخميس، فسئل عن ذلك، فقال: إن أعمال العباد تعرض يوم الاثنين ويوم الخميس)[(٤)].
- استعانته بأقوال العلماء المتقدمين عليه في الشرح: قال الزرقاني: (وقال القرطبي: الفتح حقيقة ولا ضرورة تدعو إلى التأويل. وقال الباجي: يحتمل حقيقة لأن الجنة مخلوقة) وفتح أبوابها ممكن ويكون دليلاً على المغفرة، ويحتمل كناية عن مغفرة الذنوب)[(٥)].

---

(١) شرح الموطأ للزرقاني ٣٣٤/٤، حديث رقم ١٧٥١. وقد أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب: النهي عن الشحناء والتهاجر، ١١/٨ رقم الحديث : ٢٥٦٥، والحديث صحيح.

(٢) المرجع السابق ٣٣٤/٤.

(٣)المرجع السابق ٣٣٤/٤.

(٤)المرجع السابق ٣٣٤/٤.

(٥) ينظر: المرجع السابق ٣٣٤/٤.

الحديث الثاني

(ما جاء في إسبال المرأة ثوبها)

١٧٦٥. وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ نَافِعٍ عَنْ أَبِيهِ نَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهَا قَالَتْ حِينَ ذُكِرَ الْإِزَارُ فَالْمَرْأَةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «**تُرْخِيهِ شِبْرًا**» قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ إِذًا يَنْكَشِفُ عَنْهَا قَالَ: «**فَذِرَاعًا لَا تَزِيدُ عَلَيْهِ**»(١).

بيان منهجه في شرح الحديث:

- ذكر المناسبة بين هذه الترجمة والتي قبلها، فيقول: (أشار بهذه الترجمة إلى أن عموم الأحاديث التي ساقها قبل الآن –من صيغة العموم، فيشمل النساء، ولأنهن شقائق الرجال في غالب الأحكام– مخصوصٌ بالرجال) (٢).
- ذكر أسماء الرواة الذين ذُكِروا بكناهم، قال رحمه الله: (مالك عن أبي بكر بن نافع)، يقال: اسمه عمر(٣).
- بيان مرتبة الراوي جرحاً، وتعديلاً. قال: (العدوي المدني صدوق)(٤).
- الاهتمام بضبط أسماء الرواة ونسبهم، وفي ذلك يقول: صفية بنت أبي عبيد (بضم العين) ابن مسعود، الثقفية(٥).
- عزو الحديث لمن خرجه. قال الزرقاني: (وَهَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ مَالِكٍ بِهِ، وَلَهُ طُرُقٌ عِنْدَ أَصْحَابِ السُّنَنِ)(٦).
- ينقل كلام العلماء حول درجة الحديث الذي يستشهد به في الشرح، قال الزرقاني (والترمذي صححه).
- استعانته بالأحاديث والروايات الأخرى في الشرح، قال الزرقاني: (الظاهر أن المراد

---

(١) شرح الموطأ للزرقاني ٣٤٦/٤، رقم الحديث ١٧٦٥.
(٢) المرجع السابق ٣٤٦/٤.
(٣) المرجع السابق ٣٤٦/٤.
(٤) المرجع السابق ٣٤٦/٤.
(٥) المرجع السابق ٣٤٦/٤.
(٦) المرجع السابق ٣٤٦/٤.

الثالث بدليل رواية أبي داود وابن ماجه والنسائي واللفظ له)[1].

- تعرضه لبعض القضايا الإعرابية، واللغوية عند شرحه للحديث، قال الزرقاني: عند كلامه على حديث أم سلمة هذا: (قالت أم سلمة إذاً ينكشفُ) بالرفع؛ لانتفاء شرط النصب، وهو القصد والجزاء، بما بعد إذاً[2].
- يذكر من أخرجه من أصحاب الكتب الستة عن طريق الإمام مالك. قال الزرقاني: (وهذا الحديث رواه أبو داود عن القعنبي عن مالك به وله طرق عند أصحاب السنن)[3].

الحديث الثالث

(ما جاء في الانتعال)

١٧٦٦. حَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**لَا يَمْشِيَنَّ أَحَدُكُمْ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ لِيُنْعِلْهُمَا جَمِيعًا أَوْ لِيُحْفِهِمَا جَمِيعًا**» [4].

بيان منهجه في شرح الحديث:

- الاهتمام بترجمة كل من في السند. قال الزرقاني: (مالك عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرمز[5].
- اهتمامه بضبط الألفاظ. قال الزرقاني: (لينعلهما) بفتح أوله وضمه، مِن: نَعَلَ،

(١) شرح الموطأ للزرقاني ٣٤٦/٤، والحديث أخرجه أبي داود في سننه، كتاب اللباس، باب في قدر الذيل ٢٣٥/٤ حديث ٤١١٧، وأخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب اللباس، باب ذيل المرأة كم يكون ٢٠٥/٥ حديث ٥٣٨٠، والنسائي في سننه كتاب الزينة، باب ذيل النساء ٢٠٩/٨، حديث ٥٣٣٧، وقال الألباني: صحيح، سنن أبي داود مذيلة بأحكام الألباني عليها ٤٦٣/٢، حديث ٤١١٧.

(٢) المرجع السابق ٣٤٦/٤.

(٣) المرجع السابق ٣٤٦/٤.

(٤) شرح الموطأ . الزرقاني ٣٤٧/٤، رقم الحديث ١٧٦٦.

(٥) المرجع السابق ٣٤٧/٤.

وَأَنْعَلَ، واقتصر النووي على الضم، ورده الزين العراقي بأن أهل اللغة قالوا: نَعَلَ بفتح العين)[1].

- ذكر الفوائد الواردة في الحديث. قال الزرقاني: النهي عن المشي في نعل واحد لما فيه من المثلة ومفارقة الوقار، ومشابهة زي الشيطان، كالأكل بالشمال[2].
- استخدامه القياس في المسائل الفقهية. قال الزرقاني: (وقس على ذلك كل لباس شفع كالخفين، وإخراج اليد من الكم، والتردّي على أحد المكبين ونحو ذلك)[3].
- أشار إلى أن هذا الحديث أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود عن طريق الإمام مالك. قال الزرقاني: (هذا الحديث رواه البخاري وأبو داود عن القعنبي ومسلم عن يحيى، كلهم عن مالك به)[4].

(الحديث الرابع)

(ما جاء في مِعَى الكافر)

١٧٨٠. حَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يَأْكُلُ الْمُسْلِمُ فِي مِعًى وَاحِدٍ وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ**»[5].

بيان منهجه في شرح الحديث:

(١) المرجع السابق ٣٤٧/٤.
(٢) ينظر: المرجع السابق ٣٤٦/٤.
(٣) المرجع السابق ٣٤٧/٤.
(٤) المرجع السابق ٣٤٧/٤، أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب لا يمشي في نعل واحد، ١٥٤/٧، حديث رقم ٥٨٥٦، ومسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب استحباب لباس النعل في اليمنى أولا ١٦٦٠/٣، حديث رقم ٢٠٩٧، وأبو داود في سننه كتاب اللباس، باب في الانتعال ٢٤٢/٤، حديث رقم ٤١٣٦.
(٥) شرح الموطأ للزرقاني ٣٦٧/٤، حديث رقم ١٧٨٠.

- استعانته بشروح العلماء قبله: قال الزرقاني في شرح حديث: (يأكل المسلم في معىً واحد) بكسر الميم مقصور كما اقتصر عليه شراح الحديث؛ إما لأنه الرواية أو لأنه أشهر، وإلا ففيه الفتح والمد، وجمع المقصور: أمعاء كعِنَب وأعناب، والممدود: أمعِية، كحمار وأحمرة)[1].
- استعانته بالآيات القرآنية في الشرح: قال الزرقاني: وتخصيص السبعة للمبالغة في التكسير كقوله تعالى: {وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ} [لقمان الآية٢٧][2].
- يذكر عدد الأقوال الواردة في معنى سبعة، قال الزرقاني: (وجملة ما قيل فيه عشرة أوجه)[3].
- الترجيح بين الأقوال: قال الزرقاني: نقلاً عن ابن عبد البر: (إن المعاينة وهي أصح علوم الحواس، ترفع أن يكون ذلك في كل مؤمن وكافر، ومعروف من كلام العرب الإتيان بلفظ العموم والمراد به الخصوص)[4].
- تخريج الحديث وأن الشيخين ذكراه من طريق الإمام مالك، وأن له طرقاً أخرى في الصحيحين، قال الزرقاني: (هذا الحديث أخرجه البخاري عن إسماعيل عن مالك، ومسلم وغيره، وطرقه كثيرة في الصحيحين)[5].

(الحديث الخامس)

السنة في الشرب ومناولته عن اليمين

١٧٨٧. حَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُتِيَ بِلَبَنٍ قَدْ شِيبَ بِمَاءٍ مِنْ الْبِئْرِ وَعَنْ يَمِينِهِ أَعْرَابِيٌّ وَعَنْ يَسَارِهِ أَبُو بَكْرٍ

(١) المرجع السابق ٣٦٧/٤.
(٢) المرجع السابق ٣٦٧/٤.
(٣) المرجع السابق ٣٦٧/٤.
(٤) المرجع السابق ٣٦٧/٤.
(٥) شرح الموطأ للزرقاني ٣٦٧/٤.

الصِّدِّيقُ فَشَرِبَ ثُمَّ أَعْطَى الْأَعْرَابِيَّ وَقَالَ: «**الْأَيْمَنَ فَالْأَيْمَنَ**»[(١)].

بيان منهجه في شرح الحديث:

- قيامه بشرح الغريب: قال الزرقاني: عند تفسير المعنى (قد شِيبَ) بكسر المعجمة أي خُلِط (بماء في البئر)[(٢)].
- استعانته بالأحاديث في الشرح: قال الزرقاني عند شرحه لهذا الحديث: (أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم أتي) أُتِيَ –بضم أوله– وهو في دار أنس (بلبن) حُلِبَ من شاةٍ داجن (قد شيب) أي خلط (بماء من البئر) التي في دار أنس، كما بُيِّنَ هذا كله في رواية شعيب عن الزهري عند البخاري[(٣)].
- بيانه الأوهام والأغلاط الواقعة ببعض الرواة، وتنبيهه على الصحيح. قال الزرقاني: جاء في الحديث: (وعن يمينه أعرابي) لم يسم، وزعم أنه خالد بن الوليد غلط واضح؛ لأن الأعرابي هنا كان عن يمينه ـ صلى الله عليه وسلم ـ وخالد كان عن يساره في الحديث، فاشتبه عليه حديث سهيل في الأشياخ الذين منهم خالد مع الغلام، بحديث أنس في أبي بكر والأعرابي، وهما قصتان كما بينه ابن عبد البر، وأيضاً لا يقال لخالد أعرابي؛ إذ هو من أجلة قريش)[(٤)].
- اهتمامه بضبط بعض الألفاظ الواردة في الحديث. قال الزرقاني عند شرحه لقوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «الأيمن» ضُبِط بالنصب، على تقدير: أعط الأيمن، وبالرفع، على تقدير: الأيمنُ أَحَقُّ، قال الكرماني وغيره، ورجح الرفع بقوله في بعض طرق الحديث: الأيمنون الأيمنون[(٥)].

---

(١) شرح الموطأ للزرقاني ٣٧٣/٤، رقم الحديث ١٧٨٧.
(٢) شرح الموطأ للزرقاني ٣٧٣/٤.
(٣) المرجع السابق ٣٧٣/٤. أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الأشربة ، باب في الشرب ومن رأى صدقة الماء وهبته ووصيته جائزه مقسوما كان أو غير مقسوم. ١١٠/٣ حديث رقم : ٢٣٥٢.
(٤) المرجع السابق ٣٧٣/٤.
(٥) شرح الموطأ، الزرقاني ٣٧٤/٤.

- استعانته بأقوال الصحابة في بيان الحكم الفقهي للمسألة. قال الزرقاني في بيان حكم تقديم الأيمن في الشرب: (قال أنس: فهي سنة) أي تقدمة الأيمن وإن كان مفضولاً.
- يذكر الأقوال الشاذة في حكم المسألة. قال الزرقاني في مسألة تقديم الأيمن في الشرب: (ولم يخالف في ذلك إلا ابن حزم فقال: لا يجوز تقدمة غير الأيمن إلا بإذنه)[١].
- يجمع بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض. قال الزرقاني: وأما حديث أبي يعلى الموصلي بإسناد صحيح عن ابن عباس قال: كان رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ إذا استقى قال: ابدؤوا بالكبراء، أو قال: بالأكابر، محمول على ما إذا لم يكن على جهة يمينه أحد، بل كانوا كلهم تلقاء وجهه الكريم مثلاً[٢].
- يذكر الفوائد المستنبطة في الحديث. قال الزرقاني: وفيه أن خلط اللبن بالماء للشرب جائز بخلاف البيع فغِشٌّ، وقال أيضاً: كان الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ يحب التيامن [٣] في الأكل والشرب وجميع الأمور لما شرف الله به أصل اليمين[٤].

(١) المرجع السابق.
(٢) المرجع السابق، أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده، أول مسند ابن عباس، ٣١١/٤ حديث رقم ٢٤٢٣ ، وأخرجه الطبراني في الأوسط ١٢٨/٤ ، حديث رقم ٣٨٨٥، وقال الهيثمي: رواه أبو يعلى والطبراني في الأوسط ورجال أبي يعلى رجال الصحيح، ٨١/٥، حديث رقم ٨٢٥٩.
(٣) قال الحافظ ابن حجر في التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز المشهور بالتلخيص الحبير حديث ٢٢٩/١، حديث رقم (٣٤٦): (كان الرسول صلى الله عليه وسلم يحب التيامن في كل شيء حتى في وضوءه ونعاله) متفق عليه ينظر: صحيح البخاري حديث رقم (١٦٨) وصحيح مسلم (٢٦٨) من حديث عائشة رضي الله عنها.
(٤) شرح الموطأ، الزرقاني ٣٧٤/٤.

ج- أقوال أهل العلم في بيان منهج الزرقاني في كتابه شرح الموطأ مع الأمثلة

لم أجد أحداً من معاصريه، أو ممن جاء بعده، تكلم عن منهجه في شرح الموطأ، وبعد البحث وقفت على رسالة للباحث، بندر آل غانم، وكان عنوان الرسالة (منهج الزرقاني في شرح الموطأ).

وقد بين الباحث من خلالها منهج الزرقاني في الموطأ، في كافة العلوم، وبالتفصيل الدقيق.

وسوف أذكر شيئاً مما قاله بإيجاز مع ضرب أمثلة على ذلك.

١. اهتمامه بذكر أقوال الأئمة في المسائل:

وهذا مثال يوضح ذلك، قال الزرقاني – عند كلامه على حديث ابن عمر أنه كان يقول: «إن كان الرجال والنساء في زمان رسول الله . صلى الله عليه وسلم . ليتوضئون جميعاً»–: (فيه دلالة على جواز الوضوء بفضل وضوء المرأة؛ لأنهما إذا توضآ جميعاً منه صدق أن الباقي في الإناء فضل وضوء المرأة، وإليه ذهب الجمهور ومنهم الأئمة الثلاثة، وقال أحمد وداود: لا يجوز إذا خلت به) [(١)].

٢. اعتناؤه بوصل تلك المراسيل:

ومثال ذلك قول الزرقاني – عند حديث مالك، عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار، أن رسول الله . صلى الله عليه وسلم . قال: «إن شدة الحر من فيح جهنم، فإذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة»–: (هذا مرسل يقويه الأحاديث المتصلة التي رواها مالك وغيره من طرق كثيرة، قاله أبو عمر)[(٢)].

٣. ينبه عند التخريج إلى الاختلاف اللفظي بين رواية الموطأ ورواية الشيخين

(١) ينظر: منهج الزرقاني، بندر آل غانم ص ٢٩١، ينظر: شرح الموطأ للزرقاني ٨٤/١.
(٢) ينظر: منهج الزرقاني، بندر آل غانم ص ١٤٦، ينظر: شرح الزرقاني ٢٥٧/١.

أو أحدهما:

وهذا مثال يوضح ذلك.

قال الزرقاني –عند تخريجه لحديث مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال: «نهى رسول الله . صلى الله عليه وسلم . أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو»، قال مالك: وإنما ذلك مخافة أن يناله العدو–: (وهذا حديث رواه البخاري عن القعنبي، ومسلم عن يحيى، كليهما عن مالك به، غير أن البخاري ومسلماً لم يذكرا التعليل للاختلاف في رفعه)[1].

٤. اهتمامه بذكر فوائد الحديث:

ومثال ذلك:

قال الزرقاني – عند كلامه على حديث ابن شهاب: (أن عمر بن عبد العزيز.. الحديث)–: (وفي الحديث من الفوائد: دخول العلماء على الأمراء، وإنكارهم عليهم ما يخالف السنة، واشتشبات العالم فيما يستغربه السامع، والرجوع عند التنازع للسنة، وفضيلة عمر بن عبد العزيز، والمبادرة بالصلاة في أول الوقت الفاضل، وقبول الخبر الواحد المثبت)[2].

تلخيص منهج المؤلف بعد استعراض المقدمة والتطبيق على الأحاديث وأقوال الباحثين

لقد انتهج الزرقاني في كتابه هذا منهجاً واضحاً، وإن كان في معظمه ناقلاً وخاصة عن الإمام ابن حجر العسقلاني، وابن عبد البر، ولكنه تحلى بالأمانة العلمية.

وسأوجز أبرز ما ظهر لي في منهجه فيما يلي من مسائل:

١. كان عمله موسوعياً حيث جمع بين الفقه والحديث والعقيدة والسير واللغة.

(١) ينظر: منهج الزرقاني، بندر آل غانم ص ١١١، وينظر: شح الموطأ، للزرقاني ١٤/٢.
(٢) ينظر: منهج الزرقاني، بندر آل غانم، ص ٢٤٠، وينظر: شرح الموطأ، الزرقاني ٢/١.

٢. سار على منهج واحد في الشرح؛ فيبدأ بتراجم الكتاب، والأبواب، ثم ينتقل إلى تراجم الرجال، ثم ينتقل إلى مباحث الحديث اللفظية، ثم يختم بالتخريج.

٣. تحلى بالأمانة العلمية في عزو الأقوال إلى قائلها.

٤. اعتنى الإمام الزرقاني . رحمه الله . بضبط الغريب وتفسيره، معتمداً على كتب اللغة، وغريب الحديث، وكذلك عني بأوجه الإعراب، وكان يستعين بأقوال العلماء.

٥ . يذكر أقوال العلماء في المسائل الفقهية، وأوجه الخلاف فيها مع بيان أدلتهم.

٦ . يعتني الزرقاني بالجمع بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض.

٧ . يذكر أهم ما اشتمل عليه الحديث من الفوائد.

٩ . عناية ببيان من وصل الأحاديث المرسلة في الموطأ.

١٠. اعتنى عناية فائقة في تخريج أحاديث الموطأ، إن كانت في الصحيحين أو أحدهما.

١١ . اهتمامه بالرواية التي أخرجها الشيخان عن طريق مالك في الموطأ، مع الزيادة في العزو لأهل السنن.

١٢. الاهتمام بترجمة كل من يذكر في السند والمتن من الرواة وغيرهم.

١٣ . يذكر اسم الراوي ونسبه، وكنيته، ونسبته، مع بيان مرتبته، وتاريخ وفاته.

١٤ . استعان بالآيات القرآنية، والأحاديث، والروايات الأخرى في شرحه، وكذلك أقوال السلف.

١٥. اعتمد بشكل كبير على شروح العلماء المتقدمين عليه، ولكنه كان ناقداً فاحصاً لأقوالهم وآرائهم مستدركاً عليهم أحياناً.

١٦ . اعتناؤه بذكر سبب الانقطاع في الحديث، وبيان من وصله.

١٧ . اعتناؤه ببيان الأحاديث المعلة، ونقل كلام العلماء فيها.

هذا ما تيسر لي والله أعلم.

الفصل الرابع
ذكر جهود العلماء في خدمة شرح الزرقاني

مع علو شأن هذا الكتاب، ورفعة منزلته، وكثرة فوائده إلا أنه لم يحظ بالعناية والخدمة من أهل العلم، فلا نجد من علق عليه أو اختصره، أو غير ذلك.

ولا شك أن أهل العلم على اختلاف تخصصاتهم، يأخذون منه، ويرجعون إليه، لأنه يعتبر كتاباً موسوعياً احتوى على علوم متنوعة في الحديث والفقه والعقيدة وغيرها، والله أعلم.

ومن الخدمات المعاصرة التي تتعلق بالكتاب رسالة علمية في جامعة أم القرى أعدها: بندر بن سويلم بن مسفر آل غانم بعنوان: منهج الإمام الزرقاني في شرح الموطأ. ونال بها درجة الماجستير من كلية الدعوة وأصول الدين قسم الكتاب والسنة.

وقد جاءت في مقدمة وأربعة أبواب:

الباب الأول: الزرقاني عصره وحياته.

الباب الثاني: منهج الزرقاني في التخريج ودراسة الأسانيد.

الباب الثالث: منهج الزرقاني في الشرح.

الباب الرابع: شرح الزرقاني بين التأثر والتأثير.

الباب الثالث

المقارنة بين الشراح

وفيه فصل:

المقارنة بين منهج ابن عبد البر في التمهيد و منهج الزرقاني في شرح الموطأ

المقارنة بين منهج ابن عبد البر في التمهيد ومنهج الزرقاني في شرح الموطأ

قبل أن نبدأ بالمقارنة بين شرحي هذين العلَمَين الجليلين، لا بد من تذكر الفارق الزمني بينهما، فابن عبد البر من علماء القرن الخامس إذ توفي سنة ٤٦٣هـ، والزرقاني من علماء القرن الثاني عشر إذ توفي سنة ١١٢٢هـ.

وهذا التباعد الزمني أحد أسباب الخلاف بين منهجيهما.

أولا: أوجه الاتفاق بين الشرحين:

١ . اتفاقهما على الاهتمام بضبط الأسماء والألفاظ، مع زيادة اهتمام عند الزرقاني.

٢ . اتفاقهما على ترجمة الرواة، مع زيادة اهتمام عند الزرقاني.

٣ . اتفاقهما على الاهتمام بغريب الحديث.

٤ . اتفاقهما على ترجمة الإمام مالك . رحمه الله . في المقدمة.

٥ . اتفاقهما على الكلام على الموطأ ومكانه.

٦ . اتفاقهما على الاهتمام بالقضايا الإعرابية، مع زيادة اهتمام عند الزرقاني.

٧ . اتفاقهما على الكلام على مختلف الحديث.

٨ . اتفاقهما في الحكم على الأحاديث، وقد اعتمد الزرقاني على ابن عبد البر في ذلك كثير.

٩ . اتفاقهما على الاهتمام بالمسائل الفقهية في الأحاديث.

١٠ . اتفاقهما في الحكم على الأحاديث والآثار التي يستشهدان بها في شرحيهما.

١١ . اتفاقهما على بيان الأوهام الحاصلة من بعض الرواة.

١٢ . اتفاقهما على تخريج أحاديث الموطأ.

ثانياً: أوجه الخلاف بين الشرحين:

١. كان شرح الزرقاني على ترتيب الموطأ على الأبواب الفقهية بخلاف التمهيد الذي كان على المسانيد بالنظر إلى شيوخ مالك.
٢. انفرد ابن عبد البر في شرحه بالاقتصار على الأحاديث المرفوعة إلى النبي . صلى الله عليه وسلم .، أما الزرقاني فقد شرح كل ما في الموطأ.
٣. انفرد الزرقاني بكثرة تكرار تراجم الرواة.
٤. استفاد الزرقاني من كتب شروح الحديث كفتح الباري لابن حجر، والتمهيد لابن عبد البر، والمنتقى للباجي، وشرح مسلم للنووي.
٥. اختلاف سبب التأليف عند كل منهما، فابن عبد البر كان السبب الباعث له ما لاحظه من تقصيرِ مَن شَرَحَ الكتاب قبله ومخالفتهم لما شرطوه من شروط في منهج البحث، وأما الزرقاني فقد ذكر أن سبب تأليف هو إبراز كتاب الموطأ للناس وندرة شروح الموطأ في مصر.
٦. انفرد الزرقاني بعنايته بذكر الرواية التي أخرجها الشيخان من طريق مالك.
٧. انفرد ابن عبد البر بذكر الأحاديث والآثار في أثناء الشرح بسنده هو.
٨. انفرد الزرقاني بالاهتمام بالترجمة لكل رجال الإسناد وأحياناً لمن ورد في المتن أيضاً.
٩. كان ابن عبد البر –رحمه الله– من السلف، على مذهب أهل السنة والجماعة، أما الزرقاني فكان متأثراً بالأشاعرة في تأويل الصفات.
١٠. مكث الزرقاني في تأليف شرحه ثلاثة أعوام ونيف، أما ابن عبد البر فقد مكث في شرح كتابه أضعاف ذلك كثيراً.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأحمده . سبحانه . أن يسر لي إعداد هذا البحث، ووفقني لإتمامه، فهذا ما تيسر جمعه وكتابته في موضوع مناهج شراح الحديث، الذي كتبت فيه عن منهج ابن عبد البر . رحمه الله . في كتابه (التمهيد)، ومنهج الزرقاني . رحمه الله . في كتابه (شرح الموطأ) وأهم الفروق بينهما.

وأيضاً كتبت باختصار عن الفرق بين منهج ابن حجر . رحمه الله . في فتح الباري ومنهج ابن عبد البر في التمهيد.

وظهر لنا بعد البحث نتائج كثيرة، وسوف أذكر أبرزها:

١. ارتباط الموطأ باسم الإمام مالك، فإذا ذكر الإمام مالك ذكر معه الموطأ.

٢. أن الموطأ أول كتاب في ترتيبه وفي اجتهاده، وفي حديثه وفقهه، وهو أعظم مرجع في عصره وأقدمه.

٣. وظهر لي أيضاً مكانة الموطأ وقيمته العلمية عند العلماء القدماء والمعاصرين، وذلك لأنه تميز عن غيره من المصنفات بما أودع فيه الإمام مالك من أقوال الصحابة، والتابعين، التي تبين فقه الحديث ومقصوده.

٤. كما تبين أن أغلب أسانيد الموطأ من أصح الأسانيد التي أجمع عليها علماء الحديث وفي مقدمتهم ابن عبد البر من خلال كتابه (التمهيد) الذي استغرق في تأليفه قرابة الثلاثين عاماً، ومن جاء بعده من العلماء الأفاضل كالإمام الزرقاني في كتابه (شرح الموطأ).

٥. ظهر لي من خلال البحث القوة العلمية في الحديث عند كلاً من الإمام ابن عبد البر والإمام الزرقاني.

٦. اتضح لي بجلاء الجهد العلمي الكبير الذي قام به كلا من الإمام ابن عبد البر والإمام محمد الزرقاني في تمحيص الروايات.

٧. ترسخ لدي العلم بدقة المنهج الذي سار عليه هذان العالمان الفاضلان في تعاملهم مع جميع علوم الحديث.

٨. من أهم ما امتاز به العالمان الجليلان ابن عبد البر والزرقاني أنهما جمعا بين الحديث وفقه الحديث.

٩. بروز شخصية ابن عبد البر من خلال كتابه التمهيد والتي تظهر سعة اطلاعه على أحوال الرواة وأنسابهم وبلدانهم واطلاعه على أقوال السلف وآثارهم.

١٠. أوصي طلاب الحديث الشريف بالبحث في مناهج العلماء الأجلاء الذين خدموا السنة النبوية الشريفة، وأن عليهم الإفادة من تلك المناهج في دراساتهم في وقتنا الحاضر وذلك لما احتوته من دراسات نقدية في قواعد الحديث الشريف وأصوله.

أسأل الله أن ينفعنا وينفع بنا، وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم،

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قائمة المراجع

١- اختيارات الحافظ ابن عبد البر الفقهية في العبادات دراسة فقهية مقارنة، الدكتور: عبد العزيز محمد عثمان الربيش.
٢- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، لبنان.
٣- ترتيب المدارك وتقريب المالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تأليف القاضي عياض بن موسى بن عياض، الناشر: مطبعة فضالة المحمدية بالمغرب.
٤- تفسير غريب الموطأ، تأليف: عبد الملك بن حبيب الأندلسي، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة العبيكان.
٥- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، للإمام الحافظ يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبد البر القرطبي، حققه: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية.
٦- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ جمال الدين المزي، تحقيق الدكتور: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة.
٧- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني، محمد خليل المرادي، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الثالثة.
٨- سير أعلام النبلاء، للحافظ شمس الدين محمد أحمد الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت.
٩- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، تأليف: محمد عبد الباقي يوسف الزرقاني، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٣٢هـ . ٢٠١١م، الطبعة الرابعة.
١٠- الصلة، تأليف: أبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الناشر دار الكتب المصرية، القاهرة، ودار الكتب اللبنانية، بيروت.
١١- طبقات الحفاظ، للحافظ جلال الدين السيوطي، الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة.
١٢- فتح الباري، للحافظ ابن حجر العسقلاني.
١٣- مالك بن أنس: تأليف عبد الغني الدقر.
١٤- مختلف الحديث عند الإمام ابن عبد البر عرضاً ودراسة، تأليف: عبد الله بن جابر الحمادي، دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ.

١٥- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين بن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت.
١٦- المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، تأليف: أبي عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله الحميدي، الناشر: الدار المصرية للتأليف والنشر، القاهرة.
١٧- منهج الزرقاني في شرح الموطأ، بندر آل غانم، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين (رسالة غير منشورة).
١٨- الموقع الرسمي لفضيلة الشيخ عبد الكريم الخضير.
(/https://shkhudheir.com)
١٩. مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، تأليف: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (ت ٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، نشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة
الطبعة الأولى، (١٩٨٨م . ٢٠٠٩م.
٢٠. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تأليف: الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي المتوفى سنة ٨٠٧، طبعة دار الفكر، بيروت، طبعة ١٤١٢ هـ . ١٩٩٢ م.
٢١. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
تأليف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
٢٢. سنن أبي داود، تأليف: سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر: دار الفكر.
٢٣. صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، تصنيف: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، نشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي.
٢٤. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، تصنيف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله

البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ
٢٥. مسند أبي يعلى، تأليف: أبو يعلى أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (المتوفى: ٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، نشر: دار المأمون للتراث – دمشق ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤
٢٦. المعجم الأوسط، تأليف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، نشر: دار الحرمين – القاهرة.

References :

1- Al-Hafiz Ibn Abdul-Barr's jurisprudential choices in worship, a comparative jurisprudential study, Dr.: Abdul-Aziz Muhammad Othman Al-Rubaish.

2- Al-Alam, a dictionary of translations of the most famous Arab men and women, Arabists and orientalists, Khair Al-Din Al-Zarkali, House of Science for Millions, Lebanon.

3- Arranging the Perceptions and Bringing the Owner Closer to Knowing the Flags of Malik's Doctrine, authored by Judge Iyadh bin Musa bin Ayyad, Publisher: Fadala Press of Muhammadiyah in Morocco.

4- The interpretation of Gharib Al-Muwatta, written by: Abdul Malik bin Habib Al-Andalusi, investigated by Dr.: Abdul Rahman bin Suleiman Al-Uthaymeen, publisher: Al-Obaikan Library.

5- Introduction to the meanings and chains of transmission in Al-Muwatta, by Imam Al-Hafiz Yusuf bin Abdullah

bin Muhammad bin Abdul Barr Al-Qurtubi, verified by: Muhammad Abdul Qadir Atta, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

6- Refinement of perfection in the names of men, by Al-Hafiz Jamal Al-Din Al-Mazi, investigated by Dr.: Bashar Awwad Maarouf, Al-Risala Foundation.

7- Selk Al-Durar fi Notables of the Second Century, Muhammad Khalil Al-Muradi, Dar Al-Bashaer Al-Islamiyyah, third edition.

8- The Life of the Nobles' Flags, by Hafiz Shams Al-Din Muhammad Ahmad Al-Dhahabi, investigation: Shuaib Al-Arnaout, Publisher: Al-Resala Foundation, Beirut.

9- Explanation of Al-Zarqani on the Muwatta of Imam Malik, authored by: Muhammad Abdul-Baqi Youssef Al-Zarqani, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut 1432 AH - 2011 AD, fourth edition.

10- Al-Silah, written by: Abi Al-Qasim Khalaf bin Abdul-Malik bin Bashkwal, achieved by: Ibrahim Al-Abyari, publisher, Dar Al-Kutub Al-Masryah, Cairo, and Dar Al-Kutub Al-Libani, Beirut.

11- tabaqat alhifazi, lilhafiz jalal aldiyn alsuyuti, alnaashir: maktabat wahbata, alqahirati.

12- fath albari, lilhafiz abn hajar aleasqalanii.

13- malik bin 'ansa: talif eabd alghanii aldaqru.

14- mukhtalif alhadith eind al'iimam abn eabd albir erdaan wadirasatu, talifi: eabd alllh bin jabir alhamaadii, dar kunuz 'iishbilya, altabeat al'uwlaa 1433hi.

15- muejam maqayis allughati, li'abi alhusayn bin faris, tahqiq eabd alsalam harun, dar aljil bayrut.

16- almuqtabas fi tarikh eulama' al'andals, talifu: 'abi eabd allah muhamad bin 'abi nasr fatuh bin eabd allah

alhumaydii, alnaashir: aldaar almisriat liltaalif walnashri, alqahirati.

17- manhaj alzarqani fi sharh almuta'a, bandar al ghanim, risalat majistir, jamieat 'um alquraa, kuliyat aldaewat wa'usul aldiyn (risalat ghayr manshuratin).

18- almawqie alrasmiu lifadilat alshaykh eabd alkarim alkhudayr.

(https://shkhudheir.com/)

19 musnad albazaar almanshur biaism albahr alzakhari, talifu: 'abu bakr 'ahmad bin eamrw bin eabd alkhaliq bin khalaad bin eubayd allah aleatkiu almaeruf bialbazaar (t 292h), tahqiqu: mahfuz alrahman zayn allah, waeadil bin saedu, wasabri eabd alkhaliq alshaafieii, nashara: maktabat aleulum walhukm - almadinat almunawara

altabeat al'uwlaa, (1988m 2009m.

20 majmae alzawayid wamanbae alfawayidi, talifu: alhafiz nur aldiyn eali bin 'abi bakr alhaythamiu almutawafaa sanat 807, tabeat dar alfikri, bayrut, tabeatan 1412 hi 1992 mi.

21 almusnid alsahih almukhtasar binaql aleadl ean aleadl 'iilaa rasul allah salaa allah ealayh wasalam

talifu: muslim bin alhajaaj 'abu alhasan alqushayrii alnaysaburiu (almutawafaa: 261hi), tahqiqu: muhamad fuaad eabd albaqi, nashara: dar 'iihya' alturath alearabii - bayrut.

22 sunan 'abi dawud, talifu: sulayman bin al'asheath 'abu dawud alsajistaniu al'azdi, tahqiqu: muhamad muhyi aldiyn eabd alhamid, nashara: dar alfikri.

23 sahih muslim (almusnad alsahih almukhtasar min alsunan binaql aleadl ean aleadl 'iilaa alrasul salaa allah ealayh wasalama, tasnifa: muslim bin alhajaaj 'abu alhusayn alqushayri alnaysaburi, nashara: dar 'iihya' alturath alearabii - bayrut, tahqiq : muhamad fuad eabd albaqi.

24 aljamie almusnad alsahih almukhtasar min 'umur rasul allah salaa allah ealayh wasalam wasunanuh wa'ayaamuh = sahih albukhari, tasnifa: muhamad bin 'iismaeil 'abu eabdallah albukhari aljaeafi, tahqiqu: muhamad zuhayr bin nasir alnaasir, alnaashir: dar tawq alnajaati, altabeat al'uwlaa, 1422h

25 musnad 'abi yaelaa, talifu: 'abu yaelaa 'ahmad bin ealiin bin almthuna bin yahyaa bin eisaa bin hilal altamimi, almusilii (almutawafaa: 307hi), tahqiqu: husayn salim 'asad, nashra: dar almamun lilturath - dimashq , altabeatu: al'uwlaa ،1404 - 1984

26 almuejam al'awsata, talifu: sulayman bin 'ahmad bin 'ayuwb bin mutayr allakhmi alshaami, 'abu alqasim altabaranii (almutawafaa: 360hi), tahqiqu: tariq bin eawad allah bin muhamad , eabd almuhsin bin 'iibrahim alhusayni, nashara: dar alharamayn - alqahirati.